جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة علوم المالية ومحاسبة

التخصص : .مالية وبنوك

دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية في ظل معايير بازل

دراسة حالة بنك BNA- تيارت

من إعداد الطالبتين :

- كريم مليكة
- مادن ابتسام خيرة

تحت اشراف:

د. زياني عبد الحق

وكال نور الدين	أستاذ محاضرة أ	**رئيسا**
زياني عبد الحق	أستاذ محاضر أ	**مشرفا مقررا**
بن حليمة هوارية	أستاذة محاضرة ب	**مناقش أول**
سحنون خالد	أستاذ محاضر ب	**مناقش ثاني**

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :.....

السنة الجامعية : 2022/2021

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى....

من أحمل اسمه بكل فخر و اعتزاز

إلى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله أبي العزيز أسأل الله أن يحفظه لنا

إلى ....

ينبوع الصبر و التفاؤل و الأمل

جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي و بهجتها أمي العزيزة أسال الله أن يحفظها لنا

إلى.....

من علموني علم الحيات إلى إخوتي كل باسمه

إلى....

قلعتي الحصينة التي الجأ إليها عند شدتي صديقاتي

إلى....

من جمعني بها هذا العمل و تقاسمنا معه حلوه و مره "ابتسام"

التشكرات

الشكر لله عز وجل على ما أنعم به علينا من نعم كانت خير عون لنا في إنجاز هذا البحث

ثم نتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور زياني عبد الحق لجهده المخلص و تعاونه البناء في الإشراف على هذا البحث و على ملاحظاته القيمة التي ساهمت في إخراجه بشكله الحالي و كان مثالا للعالم المتواضع في توجيهه و تشجيعه المتواصل جزاه الله خير الجزاء ...

كما نتقدم بالشكر و الاحترام و التقدير لأعضاء لجنة المناقشة بقبول مناقشة هذا البحث...

و لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر و التقدير إلى من قدم لنا المساعدة أو ساهم في إبداء النصح و المشورة في مسيرتنا العلمية و أخص منهم بالذكر الأستاذ شكيب بلعيد

مليكة و ابتسام

فهرس الموضوعات

الإهداء

التشكرات

فهرس الموضوعات IV

قائمة الجداول: VII

قائمة الأشكال: VIII

قائمة المختصرات: IX

مقدمـــــة ..... أ

الفصل الأول: عموميات حول الرقابة الداخلية 8

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية 8

المطلب الأول: نشأة الرقابة الداخلية 8

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية 12

المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية 15

المبحث الثاني : مقومات الرقابة الداخلية اجراءاته ومكوناته 17

المطلب الأول: مقومات نظام الرقابة الداخلية 17

المطلب الثاني: إجراءات نظام الرقابة الداخلية 19

المطلب الثالث: مكونات الرقابة الداخلية 22

المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية 26

المطلب الأول: وسائل تقييم نظام الرقابة الداخلية 26

المطلب الثاني: مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية 30
المطلب الثالث: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية 33
الفصل الثاني: عموميات حول المعلومات المالية 36
المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المالية 38
المطلب الأول: ماهية المعلومات المالية: 38
المطلب الثاني: أنواع المعلومات المالية: 41
المطلب الثالث: خصائص المعلومات المالية: 43
المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية 50
المطلب الأول: مفاهيم حول جودة المعلومات المالية 50
المطلب الثاني :مقاييس جودة المعلومات المالية 52
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية. 53
المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بجودة المعلومات المالية في ظل بازل 58
المطلب الأول: تعريف لجنة بازل 58
المطلب الثاني: معايير لجنة بازل 1، 2 ،3 ،4 60
المطلب الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بتحسين جودة المعلومات المالية: 66
الفصل الثالث: تحليل دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية 74
المبحث الأول: نظرة عامة لعينة الدراسة : 76
المطلب الأول: عموميات عن البنك الوطني الجزائري BNA 76
المبحث الثاني: تحليل دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية 78
المطلب الأول: دراسة صدق وثبات الاستبيان 78

المطلب الثاني: دراسة وضعية العينة 81
المطلب الثالث: استجابة افراد العينة واختبار الفرضيات 87
خاتمة 96
قائمة المصادر والمراجع 99
قائمة الملاحق 114
ملخص الدراسة 118

قائمة الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 2- 1	الفرق بين البيانات والمعلومات	40
الجدول رقم 3- 1	معاملات ثبات وفقا لطريقة الفا كرونباخ	81
الجدول رقم 3- 2	توزيع العينات حسب المؤهل العلمي	82
الجدول رقم 3- 3	توزيع العينات حسب التخصص العلمي	83
لجدول رقم 3- 4	اتوزيع العينات حسب الوظيفة	84
الجدول رقم 3- 5	توزيع العينات حسب الخبرة المهنية	85
الجدول رقم 3- 6	توزيع العينات حسب الشهادة المهنية	86
الجدول رقم 3- 7	توزيع العينات حسب العمر	87
الجدول رقم 3- 8	تائج درجة استجابة عينة الدراسة لفقرات المحور الأول	88
الجدول رقم 3- 9	النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني	91
الجدول رقم 3-10	جدول اختبار T	93

قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 1- 1	استبيان الرقابة الداخلية	27
الشكل رقم 2- 1	خصائص المعلومات المالية	48
الشكل رقم 2- 2	الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2	64
الشكل رقم 3- 1	توزيع العينات حسب المؤهل العلمي	82
الشكل رقم 3- 2	توزيع العينات حسب التخصص العلمي	83
الشكل رقم 3- 3	توزيع العينات حسب الوظيفة	84
الشكل رقم 3- 4	توزيع توزيع العينات حسب الشهادة المهنية	85
الشكل رقم 3- 5	العينات حسب الخبرة المهنية	86
الشكل رقم 3- 6	توزيع العينات حسب الخبرة العمر	87

قائمة المختصرات:

المختصرات	الدلالة باللغة الأجنبية	الترجمة باللغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	معهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
COSO	Committee Of Sponsoring Organizations	لجنة رعاية المنظمات
EOQC	Europen Organization For Quality Control	المنظمة الأوربية للرقابة على الجودة
FASB	Financial Accontig Standars Board	مجلس المعايير المحاسبية المالية
SPSS	Statistical Package For Social Sciences	الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

مقدمـــــة

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي شركة بمثابة العنصر الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة بصفة عامة، حيث أن نظام الرقابة الداخلية هو النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي تعتمد عليها في عملية اتخاذ القرارات، فبعد التطور الذي شهدته المؤسسات في القرن الماضي أصبح الاهتمام بالرقابة الداخلية أكثر من ذي قبل نظرا للدور الذي تلعبه للمحافظة على أصول الشركة، حيث تتمثل الرقابة الداخلية في كافة السياسات والإجراءات اللازمة التي تتبعها الإدارة لتحقيق أهدافها كما تساهم بإجراءاتها في الحد من سوء الإدارة والتلاعب في المعلومات المالية نظرا لما تكتسيه هذه المعلومات من أهمية بالغة داخل المؤسسة من خلال التأثير على مختلف أنواع القرارات المتخذة في المؤسسة.

أصبح نظام الرقابة الداخلية جزءا لا يتجزأ من عمل أي مؤسسة فهو نظام شامل يضم العديد من الأنظمة الرقابية الفرعية المتمثلة في النظام الرقابي المحاسبي والمالي والإداري لذلك أصبحت المؤسسات ملزمة العمل به إذا كانت تسعى لجودة وشفافية معلوماتها المالية، تتأثر جودة المعلومات المالية بفعالية نظام الرقابي، حيث أنه كلما كان نظام رقابة داخلية ذو فعالية وقوي كان الاعتماد على هذه المعلومات بثقة أكبر، ونظرا لاستخدام معلومات مالية من جهات متعددة (مدققين داخليين، مدققين خارجيين، جهات حكومية، المستثمرين....إلخ) يستدعي إلى توفر خاصيتا الملائمة و الموثوقية في هذه المعلومات لضمان جودتها ودقة القرارات المبنية على هذه المعلومات المتوفرة.

إن وجود رقابة داخلية فعالة وقوية يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المالية ويضمن مصداقيتها مما يعطي لمستخدميها ثقة للاعتماد عليها، وعلى ضوء ما تقدم فان الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذه الدراسة هي:

1-إشكالية البحث:

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية ؟

ومن السؤال الرئيسي نستخلص الأسئلة الفرعية التالية:

ماهي الرقابة الداخلية؟

ماهي جودة المعلومات المالية؟

ما علاقة الرقابة الداخلية بتحسين جودة المعلومات المالية؟

2-فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات سوف نتطرق من الفرضيات التالية

تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تفعيل دور المدقق الخارجي

تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تقييم المخاطر

أسباب اختيار الموضوع:

من بين أهم الأسباب التي كانت أساس الاختيار هي:

- اعتبار الموضوع ضمن الاختصاص.
- حاجة البنوك الجزائرية لنظام رقابة فعال.
- إبراز دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية.
- محاولة توضيح مفهوم جودة المعلومات المالية.
- إبراز فعالية الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية في ظل معايير بازل في بنك BNA.

أهمية الدراسة: من خلال معرفة أهمية نظام الرقابة الداخلية الذي يعد أساس قيام البنوك بأعمالها وفقا لما يسمح بتحقيق أهدافها على أحسن وجه، جاءت الدراسة على البنك الوطني الجزائري حيث سنتناول من خلال هذه الدراسة ابراز مدى مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية في ظل معايير بازل مما قد يقلل من عمليات التلاعب بالمعلومات المالية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: امتدت الدراسة من23 أكتوبر 2021 إلى غاية 26ماي 2022.

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على البنك الوطني الجزائري BNA بولاية تيارت.

الحدود البشرية: اقتصرت الحدود البشرية لهذه الدراسة على أراء مجموعة من الموظفين في البنك الوطني الجزائري BNA بولاية تيارت.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، فعلى الصعيد المنهج الوصفي تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الأبحاث والدراسات والبحوث النظرية والميدانية لبلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري، أما على الصعيد التحليلي فقد تم استخدام الاستبانة التي تم إعدادها بالاعتماد على مقاييس طورت من قبل العديد من الباحثين، وذلك بهدف جمع البيانات الأولية واختبار الفرضيات الموضوعة.

متغيرات الدراسة: تعد متغيرات الدراسة ركائز أساسية في البحث العلمي وخاصة المتغير التابع والمستقل في كل مجالات الأبحاث وأنواعها وبالنسبة لدراستنا فقد شملت بالتحليل والاختبار المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: هو ذلك العامل الذي يراقبه الباحث ويقيس أثره الموجب والسالب في المتغير التابع وهو يمثل في دراستنا "الرقابة الداخلية" التي أصبح لا يمكن الاستغناء عنها في الشركات خاصة في ظل المخاطر التي تعيشها هذه الأخيرة.

المتغير التابع: هو المتغير الذي يتغير نتيجة تأثير المتغير المستقل وفي دراستنا يمثل "جودة المعلومات المالية" التي تساهم بدور بارز في تعزيز الثقة لدى مستخدميها وأصحاب المصالح.

المتغيرات التابعة الفرعية: وهي العناصر الواجب توفرها من أجل تحسين جودة المعلومات المالية والمتمثلة في:

- البيئة الرقابية
- تقييم المخاطر
- الأنشطة الرقابية
- المعلومات والاتصال
- المتابعة

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة(محمد حيدر موسى الشعث) بعنوان أثر نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين) مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين 2017

هدفت الدراسة: إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية وأثره على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، كما هدفت لمعرفة أثر بيئة الرقابة ومكوناتها والأنشطة الرقابية وتقييم المخاطر على الخصائص المعلومات المحاسبية (ملائمة المعلومات والتمثيل الصادق والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة)، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (48) شركة أما عينة الدراسة تم استخدام أسلوب المسح الشامل، تمثلت في المدراء الماليين والمحاسبين والمدققين الداخلين و أعضاء لجان التدقيق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج spss لتحليل البيانات واختبار الفرضيات

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين أدوات الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية بأبعادها في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك اتضح أن النظام الرقابي المستخدم في تلك الشركات فعال، وهناك فصل في الواجبات وتوزيع الصلاحيات والمسئوليات، وخلو القوائم المالية من التحريفات وعرضها بشكل واضح ومفهوم

دراسة (فايز مرزوق حمد صعفاك العازمي) بعنوان " دور مجالس الإدارة بتطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية (دراسة ميدانية) مذكرة ماجستير في المحاسبة كلية الاعمال جامعة الشرق الأوسط 2012

هدفت هذه الدراسة: إلى التعرف على دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية بحسب نموذج الأمريكي (COSO) وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية. حيث قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

والبالغ عددها(27) شركة، أما أفراد عينة الدراسة فتكونت من (111) مستجيبا من أعضاء مجالس الإدارة

وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: وجود علاقة بين تطبيق معايير الرقابة الداخلية والمتمثلة في (فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية، تكامل مكونات او أجزاء الرقابة الداخلية، فاعلية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة الداخلية، كفاءة إدارة التدقيق الداخلي، ومدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها) وبين تحقيق الأهداف الخاصة بالتقارير المالية وأهداف الالتزام والأهداف التشغيلية في الشركات الصناعية الكويتية.

دراسة (ماهر بكر نضال محمود الرمحي) بعنوان تطبيق إطار (coso) للرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان مذكرة ماجستير في تخصص المحاسبة كلية الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة الزرقاء 2014

هدفت هذه الدراسة: الى معرفة أثر تطبيق إطارcoso للرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، وقام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي في دراسته على مجتمع الدراسة المكون من (60) شركة، وقام بتصميم استبانة خاصة لهذا الغرض، حيث تم توزيعها باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية بحيث اشتملت على كافة قطاعات السوق الأول في بورصة عمان، تكونت عينة الدراسة من (30) شركة بواقع استبانتين لكل شركة، استرجع منها (56) استبانة، وقد تم استبعاد استبانتين لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك خضع للتحليل (54) استبانة، واستخدم الباحث الأساليب الإحصائية للملائمة من خلال برنامج spss.

وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: وجود تأثير إيجابي لإطار COSO للرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية، حيث تعتبر البيئة الرقابية من أهم عناصر إطار COSO للرقابة الداخلية تأثيرا على جودة المعلومات المحاسبية، يليه مراقبة الأداء، تليها الأنشطة الرقابية، ثم المعلومات و الاتصال وأخيرا تقييم المخاطر.

الدراسات الأجنبية:

دراسة Ali kadhimhussien Al–fatlawi)، (2018 بعنوان:

The Role Of InternalAuditing And Internal Control System On The Financial Performance Quality In BankingSector

هدفت هذه الدراسة: إلى فحص و تحليل التدقيق الداخلي و أنظمة الرقابة الداخلية على منع الاحتيال المحاسبي في القطاع المصرفي. وحصلت هذه الدراسة على بيانات من البيانات الأولية ، وتكونت عينة الدراسة من موظف يعمل في أكبر ثلاث بنوك في اندونيسيا ولديه خبرة عملية لا تقل عن عامين، يستخدم هذا البحث تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات.

و قد توصلت الدراسة على:أن للتدقيق الداخلي أثر إيجابي كبير على منع الاحتيال المحاسبي في القطاع المصرفي، و كان للرقابة الداخلية أثر ايجابي كبير على منع الاحتيال المحاسبي في القطاع المصرفي.

دراسة (Ali FalehKhalaf،YussraRassemJabbar، NibrastawfiqNahi ، HayderAshour Hasan 2020) بعنوان:

The role of the internal control system in improving the quality ofaccounting information (appliedstudy)

هدفت هذه الدراسة: إلى شرح دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال عينة البحث بجامعة القادسية، وقام الباحث لإجراء هذه الدراسة بتوزيع استبانة على 50 عضوا معظمهم من مديري الإدارة المالية و الحسابات و العاملون في دائرة الرقابة الداخلية و المراجعة من بينهم رؤساء الأقسام و مدققي الحسابات وبينت الدراسة أن التدقيق الداخلي يساهم في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية و هناك نظام رقابة داخلي معتمد يحدد صلاحيات و اختصاصات الجامعة و الأقسام المالية و الرقابية، و وضحت وجود أنظمة وتعليمات تنفيذية كاملة و واضحة للرقابة الداخلية و هناك نظام سليم معمول به في الجامعة مما يساعد في ضبط جودة المحاسبة و المعلوماتية.

دراسة(MOSES BUKENYA) ،2014بعنوان :

Quality of Accounting Information and Financial Performance of Uganda's Public Sector

هدفت الدراسة: إلى تحديد العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والأداء المالي للقطاع العام في أوغندا. على الرغم من الإنتاج المتواصل للمعلومات المحاسبية كما هو مطلوب من قبل الحكومة ولوائح

المحاسبة المالية واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فقد تم الإبلا غ عن إساءة استخدام للموارد على نطاق واسع وضعف المسائلة. اعتمدت الباحثة مزيجا من تصاميم البحث المقطعي و الوصفي و العينة العشوائية الطبقية كان المستجوبين الرئيسيون هم قسم المدينة الذين شاركوا ا في تخصيص الموارد المالية و التحكم فيها و يعملون كحراس لعملية الإدارة المالية للأقسام نيابة عن ناخبيهم، تم اختبار استبانة البحث التي تناولت سمات جودة المعلومات المحاسبية للتأكد من صحتها و موثوقيتها و تدار على البيانات الأولية التي تم جمعها ، و أظهرت الدراسة أن الملائمة و الموثوقية و إمكانية الفهم و الدقة و التوقيت كانت مقاييس حقيقية لجودة المعلومات المحاسبية و أوصت الدراسة بأن تقوم كيانات القطاع العام بتعيين مهنيين ذوي مهارات عالية يلتزمون بمتطلبات إطار إعداد التقارير للإطار القانوني و التنظيمي.

ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة: ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها هو كونها عالجت دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال التركيز على العناصر الأساسية الواجب توفرها من أجل الوصول إلى المفهوم الحديث للرقابة.

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها طبقت في الجزائر وعلى مستوى البنك الوطني الجزائري BNA بولاية تيارت عكس مثيلاتها من الدراسات الأجنبية والعربية والتي اقتصرت على شركات المساهمة والمؤسسات.

كما هدفت دراستنا إلى معرفة أثر نظام الرقابة الداخلية بأبعاده(البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المتابعة) على جودة المعلومات المالية ببعديها(الملائمة، التمثيل الصادق) بينما تنوعت أهداف الدراسات السابقة للرقابة الداخلية منهم من أدخل التكنولوجيا و أنظمة الحواسيب عليها بالإضافة التقييم و الفعالية وإجراءات التدقيق الداخلي في المؤسسات.

تقسيمات الدراسة: سعيا منا لتحقيق الهدف من هذا البحث سيتم تنظيم المتبقي منه إلى ثلاثة فصول: يتناول الفصل الأول عموميات حول الرقابة الداخلية، والفصل الثاني مفاهيم حول المعلومات المالية أما الفصل الثالث فخصص للدراسة التطبيقية وتحليل النتائج واختبارات الفرضيات الموضوعة واستعراض أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

عموميات حول الرقابة الداخلية

تمهيد

لقد تطور مفهوم الرقابة تطورا كبيرا وذلك لنتيجة تطور وكبر حجم المشروعات الاقتصادية وتنوع عمليات واتساع نشاطها كما أن هذا التطور مس المؤسسات التي أصبحت تتميز بكبر حجمها وتعقد وظائفها وتشابكها مما أدى إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية أكثر من ذي قبل وتسليط الضوء عليها نظرا للدور الذي تلعبه للمحافظة على أصول المؤسسة.

يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الذي يحمي مصالح المساهمين وكافة الأطراف ذات صلة بالمؤسسة بحيث تعزز الثقة في القوائم المالية وتقليل من مخاطر الغش والتلاعب بها فالرقابة الداخلية أهم الوظائف الأساسية في المؤسسة لاعتبارها الوسيلة التي يمكن عن طريقها الاطمئنان في مصداقية وحسن استخدام القوائم المالية كما تعتبر أيضا الركيزة للإدارة تساعد في تحقيق أهداف والالتزام بمسؤوليات المؤسسة كما تعرف أيضا أنها أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها.

وعليه سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: مقومات الرقابة الداخلية اجراءاته ومكوناته

المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية

تقوم المؤسسة بوضع نظام رقابة فعال لضمان تحقيق أهدافها والتقيد بالسياسات الموضوعة وحسن سير العمل داخل المؤسسة وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة الرقابة الداخلية

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية

المطلب الثالث: أنواع وأهداف الرقابة الداخلية

المطلب الأول: نشأة الرقابة الداخلية

يرجع ظهور نظام الرقابة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينيات و ذلك بالولايات الأمريكية المتحدة ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهوره هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل التدقيق الخارجي خاصة إذا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها للتدقيق الخارجي حتى يتم المصادقة عليها، وبقي دور الرقابة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تحظى بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر إلى أن انتظم المدققون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941.[1]

وبهذا الصدد قام معهد المدققين الداخليين الأمريكيين بتعديل تعريفها سنة 1944 ثم سنة 1954 حيث نلاحظ تطور أهداف الرقابة الداخلية من نظرة محاسبية محضة، تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات إلى إن أصبحت تهتم بكل النشاطات والوظائف في المؤسسة. أما في وقتنا الحاضر أصبح نظام الرقابة الداخلية بالغ الأهمية باعتباره أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث ابتدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية.[2]

---

[1]-شعباني لطفي" **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين التسيير**"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004 ،ص 70.

[2]-العميرات أحمد الصالح" **المراجعة الداخلية– اطار النظري والمحتوى السلوكي**" دار البشير، دمشق، سوريا، 1990 ،ص 34.

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشروع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة "40 "من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ: 12جانفي 1988 التي تنص على أنه: "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين أنماط سيرها وتسييرها بصفة مستمرة.[1]

إن المتتبع لتطور الرقابة يظهر الأساس والتحليل والتفسير للتغيرات التي طرأت في سبيل تحقيق هدف الرقابة ويظهر هذا التطور أن الوظيفة الرقابية وتحقيقها مرت في مراحل متعددة هي:[2]

المرحلة الأولى: قبل سنة 1500 ميلادية

كانت الأحداث المالية تسجل في سجلين منفصلين بواسطة أشخاص مستقلين يتولى كل منهم التسجيل لنفس العمليات مستقل عن الآخر وهذا لغرض وجود سجلين يمكن تطابقهما، وبالتالي يمنع التلاعب والاختلاس، فكأن الوظيفة الرقابية الداخلية كانت تتحقق داخليا وليس هناك من يراقب العمل من خارج المؤسسة، ويتطور النشاط التجاري وازدياد حجم الاتصالات الدولية نتيجة فتح آفاق جديدة عن طريق النقل البحري واستعمار أماكن جديدة تطلب الأمر محاسبة العائدين من قباطنة السفن والعائدين بالثروات الدنيا القديمة للقارة الأوروبية فتطلب الأمر استخدام مراجعين لغرض محاسبة قباطنة السفن هذه ومنع اختلاس هذه الثروات فكأن الرقابة وجدت في هذا الوقت للتحقق من أمانة الأشخاص الذين عهد إليهم المسؤوليات المالية وفي ذلك الوقت لم يشار إلى أي نظام يتعلق برقابة داخلية وأي نظام محاسبي، فالأسلوب الذي كان متبعا ذلك الوقت هو تحقيق مفصل لكل عملية أو حدث مالي يتم.

[1]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02 القانون 01/88 الصادر بتاريخ 1988/01/12، ص34.

[2]- عبد الفتاح الصحن ، ومحمد السيد سرايا "**الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي** "الدار الجامعية، مصر ، 1998 ، ص 110.

المرحلة الثانية: من سنة 1500 إلى 1850 ميلادية

اتسع استخدام الرقابة لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بوجود الثورة الصناعية وظلت الرقابة تعني اكتشاف الاختلاسات والتلاعب، وازدادت أهمية ذلك بسبب انفصال الملكية لرأس المال عن الإدارة، وكانت الرقابة المالية تتركز في فحص مفصل الأحداث المالية، إلا أن هناك تغيرات جوهرية في اتجاهات الرقابة وأدواتها تحقق في خلال هذه المرحلة حيث كان هنالك اعتراف عام بضرورة وجود نظام محاسبي منتظم لغرض الدقة في التقرير ومنع التلاعب والاختلاس. والتغير الأخر الهام كان القبول العام للحاجة إلى استعراض مستقل للنواحي المالية سواء للمشروعات الكبيرة أو الصغيرة. [1]

المرحلة الثالثة: الفترة من 1850 إلى ما بعد ذلك

كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة أدت إلى ظهور المشروع الكبير الحجم وبروز مؤسسات المساهمة وانتقلت الإدارة من أفراد إلى مهنيين وأصبح أصحاب رأس المال غائبون عن الإدارة وبالتالي انصب اهتمامهم على سلامة المحافظة على رأس المال .... وظهرت مهنة المراجعة كرقابة خارجية محايدة واعترف بالرقابة الداخلية كنظام ضروري لأي تنظيم محاسبي.[2]

العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية واتساع نطاقها

يعود تطور الرقابة الداخلية من حيث المفهوم والأهداف وكذلك الاهتمام بها سواء من قبل المراجع ام إدارة الشركة لجملة من العوامل:[3]

اتساع حجم المؤسسة:

أدى اتساع حجم المؤسسة وتشعب نشاطها إلى صعوبة إدارتها إدارة فعالة مباشرة، نتيجة لتعدد عملياتها وتنوع مشكلاتها، وتشعب بنائها التنظيمي وتعقده، واستخدام عدد كبير من العاملين. وقد أدى ذلك إلى فقدان الصلة المباشرة التي كانت قائمة عندما كان حجم المؤسسة صغيرا، من ناحية وإلى الاعتماد على تقارير إدارية وكشوف مالية وإحصائية وغيرها من البيانات التي تهدف إلى تلخيص

[1]- عبد الفتاح محمد الصحن سمير كامل" **الرقابة والمراجعة الداخلية** " دار الجامعة الجديدة للنشر2001، ص10.

[2]-عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا ، مرجع سابق الذكر ص 10.

[3]-خالد امين عبد الله "**التدقيق والرقابة في البنوك** "دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2012، ص 190.

الأحداث الجارية وترجمتها إلى أرقام يمكن عن طريقها تتبع العمليات وتحقيق الرقابة على نواحي النشاط المختلفة، من ناحية أخرى، ولكي تؤدي هذه الوسائل أهدافها وتحقق غايتها، فإنه لابد من التأكد من صحة ما تتضمنه هذه التقارير والكشوف من بيانات وأرقام وخلوها من أي خطا أو تضليل،

رغبة الإدارة في تقديم البيانات الصحيحة:

إذا كانت الإدارة ترغب في الظهور بالمظهر الحسن، تجاه المالك والمساهمين أو الدولة، عن إدارتها الفعالة للمؤسسة فإنها مجبرة على أن تقدم البيانات الصحيحة والدقيقة إلى الجهات التي تستخدم تلك البيانات، وفي حالة تقديم بيانات خاطئة أو مظللة، فإنه تقع على الإدارة عقوبات تنص عليها قوانين مختلفة. كما تهتم الإدارة العليا بأن تقدم لها بيانات قابلة للتصديق واتخاذ القرارات من الإدارة الأخرى. كما يستدعي الأمر وجود تلك البيانات حاضرة وصحيحة عند الطلب، ولا يتسنى ذلك إلا إذا أعدت نظاما فعالا للرقابة الداخلية وطبقته.

تحول مهنة المراجعة الخارجية للحسابات إلى مراجعة اختيارية:

كان مراجع الحسابات الخارجي يقوم بمراجعة تفصيلية للعمليات المحاسبية كافة عندما كان حجم المؤسسة صغيرا ونشاطها محدودا. ولكن باتساع حجمها وتشعب عملياتها وتعقدها، أصبح من التعذر القيام بمراجعة تفصيلية وشاملة حتى وإذا كان ذلك ممكن، فإنه يتطلب وقتا طويلا وتكلفة زائدة قد تكون غير اقتصادية، وربما يؤدي إلى الارتباك في العمل إذا طالت مدة المراجعة.[1]

وهناك عوامل أخرى نذكر منها: [2]

تطور الشكل القانوني للمؤسسة:

بكبر حجم المؤسسات ظهرت الرغبة في البحث عن أموال ضخمة لزيادة الاستثمار وأدى ذلك إلى تطور الشكل القانوني للمؤسسات من شركات أشخاص إلى شركات أموال فظهرت الشركات المساهمة التي تميزت بانفصال الملكية عن الإدارة وأصبحت الإدارة العليا هي التي توجه المؤسسة. ولم تكن

[1]–حسين احمد الدحدوح حسين يوسف القاضي "**مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري والإجراءات العملية** "الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2012 ، ص 272، 273.

[2]– محمد التهامي طواهر مسعود صديقي "**المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية** " ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ص95.

تقدر على القيام بجميع العمليات مما اضطرها إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى مديريات مختلفة وتحديد وظيفة معينة لكل منها وتعيين مسؤول عنها وحتى داخل المديرية الواحدة يتم توزيع الاختصاصات على الأقسام المختلفة التي تتبع لها وتحديد مسؤول عن كل منها ونتيجة لذلك أصبحت الإدارة العليا في حاجة للتأكد من أن المديريات والأقسام المختلفة تسير وفقا للخطوط العريضة التي رسمتها وهنا يمكن القول أن الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل هي التي تبين ذلك وتطمئن الإدارة عن سلامة سير العمل بالمؤسسة.

اضطرار الإدارة إلى حماية أصول الشركة: نتيجة لانفصال الإدارة عن الملكية أصبحت الإدارة ذات مسؤولية كاملة عن حماية أصول الشركة وموجوداتها من الضياع وسوء الاستعمال وتطلب الامر أن تضع الإدارة من الإجراءات ما يكفل الحماية لهذه الأصول وحتى تتمكن من اخلاء مسؤولياتها تجاه الملاك أو المساهمين أو الدولة فإن عليها أن توفر سلسلة من الإجراءات التي تعمل على حماية الأصول والتأمين عليها كما تعمل على تفادي الأخطاء والإهمال والتبذير واكتشاف ما قد يحدث من ذلك وهذه الأمور واجبات تقع على عاتق الإدارة التي يقاس نجاحها أو فشلها بمدى تحقيقها لهذه الوظيفة الأساسية ومما يساعدها على ذلك بدون شك وضع نظام محكم للرقابة الداخلية.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية

يلعب نظام الرقابة الداخلية دورا بالغ الأهمية في البنوك التجارية لما يتضمنه من تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية منها ضمان شؤون البنك وتحسين الأداء وكذا مواجهة مختلف الأزمات المالية والاقتصادية.

أولا: تعريف الرقابة الداخلية: [2]

بدأ مفهوم الرقابة الداخلية بمفهوم ضيق يهدف فقط إلى حماية النقدية باعتبارها هي أكثر أصول المؤسسة تداولا ولذلك تم وضع مجموعة من الإجراءات والضوابط لمراقب النقدية وحركة تداولها، واتسع

[1]- محمد التهامي طواهر مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره، ص95.

[2]- نادر شعبان إبراهيم السواح **" المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني"** الدار الجامعية ، 2006،ص121.

نطاق هذه الإجراءات فيما بعد لتكون في مجموعات ما كان يطلق عليه "الضبط الداخلي " الذي يهدف بصفة رئيسية إلى حماية أموال المؤسسة وأصولها من السرقة والضياع والتقليل من احتمالات الأخطاء والغش. حيث تعرف الرقابة الداخلية "على أنها الخطة التنظيمية ومجموعة الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة في حماية أصولها، والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وتنمية عوامل الكفاية الإنتاجية، وضمان تنفيذ السياسات والخطط الموضوعية بواسطة الإدارة"[1]

كما تشير الرقابة إلى مجموعة الضوابط الداخلية التي تمارس من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية لضمان كفاءة الأعمال التي تقوم بها، بالإضافة إلى تحقيق الرقابة الوقائية من خلال منع واكتشاف الغش والتلاعب قبل حدوثه ومنع تكراره مستقبلا والسيطرة على الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية.[2]

و قد اهتمت المنظمات المهنية بالرقابة الداخلية اهتماما كبيرا منها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ومعهد المدريين الماليين عام 1992 وجاء فيه "الرقابة الداخلية هي عملية تتفاعل من خلالها عدة مقومات تؤثر عليها أطراف عديدة مثل مجلس إدارة المنشأة والإدارة المسؤولة بالإضافة إلى كافة العاملين فيها، وتكون مصممة لتوفير تأكيدات معقولة تتعلق بإنجاز كافة أهداف المنشأة والتي يمكن أن تندرج ضمن المجموعات الرئيسية الثلاثة التالية: [3]

- تحقيق الكفاءة والفعالية على كافة مستوى عمليات المنشأة.
- إمكانية الاعتماد على التقارير والقوائم المالية.
- ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والأنظمة السارية.

يأكد في هذا الصدد معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا أن الرقابة الداخلية تشير إلى نظام يتضمن مجموعة عمليات مختلفة، من مالية وتنظيمية ومحاسبية، وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في المؤسسة.[4]

---

[1]– نادر شعبان إبراهيم السواح ، مرجع سبق ذكره، ص121.

[2]–أسعد جاسم خضير الكروي" **دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي (واقع ومعوقات) دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**" رسالة ماجستير،في المحاسبة ، قسم المحاسبة و التمويل، جامعة الشرق الأوسط ، نوفمبر2015، ص12.

[3]- نادر شعبان إبراهيم السواح، مرجع سبق ذكره، ص 121،122.

[4]– حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 275.

وترى لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي الثانية أن الرقابة الداخلية تمثل "عملية متكاملة ومنفذة من قبل الإدارة وموظفي المنشأة، وتهدف إلى معالجة المخاطر واغتنام الفرص وتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق النتائج للسعي نحو تحقيق المصلحة العامة والهامة للمنشأة.[1]

من خلال استعراض تعاريف الرقابة الداخلية والتي بالرغم من تعددها إلا أنها تدور حول فكرة أساسية، ألا وهي أن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الضوابط والإجراءات الداخلية التنظيمية التي تتبعها الإدارة في الوحدة الاقتصادية بهدف حماية ممتلكاتها من السرقة والاختلاس والاستخدام الأمثل لها، وضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية، وتحقيق أعلى كفاءة وفعالية للعمليات التي تقوم بها من خلال الالتزام بالقوانين واللوائح ويعتبر أحد مقومات الإدارة، كونه يساعد على إدارة عمليات الوحدة بكفاءة عالية من خلال سعيه على جعل الأداء يسير نحو الأهداف الموضوعة والمرغوب بها.

ثانيا: أهداف الرقابة الداخلية

إن الأهداف المراد تحقيقها من نظام الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي:[2]

1. **حماية الاصول:** إن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول (الاستثمارات، المخزونات، الحقوق) إن هذه الحماية تمكن للمؤسسة من الإبقاء أو المحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذا دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة ضمن السياسة العامة للمؤسسة.
2. **دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملائمتها:** تعني دقة البيانات أن تكون المعلومات موضوعية، تعطي صورة عادلة عن وضع المؤسسة ضمن بيئة نشاطها، وأن تكون هذه المعلومات حاضرة وجاهزة بالشكل الكامل والملائم وفي الوقت المناسب، خدمة للأطراف المستفيدة وترتبط المعلومات المحاسبية بالعمليات الناتجة عن مزاولة الأنشطة المختلفة بالمؤسسة، تلك العمليات التي تعتبر مجالا لتطبيق الرقابة الداخلية، وتتولد عنها معلومات محاسبية. وتتم

[1]– الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من أجل النزاهة العامة في منظمة الشرق الأوسط وشمال افريقيا OECD2019، ص 58.

[2]– وجدان علي أحمد" **دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة**" رسالة ماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009،ص21.

هذه العمليات عبر سلسة من الخطوات هي: التشريح بالعمليات، تنفيذها، تسجيلها في الدفاتر، والمحاسبة عن نتائجها.[1]

فإذ ما تمت مراعاة هذه الخطوات التي يمر بها إتمام العمليات، مع إجراء عملية المراجعة لما يتم تسجيله فإن المعلومات المحاسبية الناتجة عن ذلك يمكن الوثوق فيها وعدها دقيقة وملائمة وكاملة.

3. **تشجيع العمل بكفاءة** : إن إحكام نظام للرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفاءة لموارد المؤسسة ومن تحقيق فعالية ونشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات وفقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة. [2]
4. **الالتزام بالسياسات الإدارية:** يتم وضع العديد من السياسات الإدارية، والتي تغطي جوانب الأنشطة المختلفة وتساعد على تحقيق أهداف المؤسسة، وتترجم هذه السياسات في شكل قرارات وتعليمات ولوائح، توجه إلى منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية. ويجب أن تكون هذه السياسات، واضحة وملائمة ولا تحتمل التأويل حتى يمكن التقيد بها وتنفيذها.[3]

المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية

يتشكل نظام الرقابة الداخلية من ثلاث أنواع وهما:[4]

[1]– حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سبق ذكره، ص279.

[2]– محمد تهامي طواهر، مسعود صدقي، مرجع سبق ذكره، ص91،92.

[3]–عثماني فؤاد" **نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة الخدمة العمومية – دراسة عينة من مصالح الاستعجالان بالقطاع العمومي الاستشفائي في ولاية الجزائر**" مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس ،2016/2015، ص 7.

[4]– أسعد جاسم خضير الكروي، مرجع سبق ذكره، ص24.

الرقابة الادارية:

هي السياسات والإجراءات التنظيمية التي تهتم برفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتشجيع الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية الموضوعية من قبل الادارة، ومن الوسائل التي تستخدمها دراسة الوقت والحركة ورقابة الجودة الشاملة وبرامج تدريب العاملين.

الرقابة المحاسبية:

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع الوسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة للبيانات المحاسبية المنبثقة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها–على سبيل المثال – إتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة(الإجمالية) وإتباع موازين المراجعة الدورية وإتباع نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول وجود نظام مستندي سليم ونظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين.[1]

الضبط الداخلي:

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمالات، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف أخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.[2]

[1]– د. خالد راغب الخطيب" **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص** "مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،جامعة البتراء، الطبعة الأولى 2010، ص17.

[2]– محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق، ص18.

المبحث الثاني : مقومات الرقابة الداخلية اجراءاته ومكوناته

المطلب الأول: مقومات نظام الرقابة الداخلية

يعتمد نظام الرقابة الداخلية الفعال على مجموعة من المقومات الأساسية التي ترتبط ببعضها البعض وفي حالة وجود أي قصور فيها يترتب على ذلك الحد من فعالية هذا النظام لذا لابد من توفر المقومات الرئيسية التالية في نظام الرقابة السليم:

1. هيكل تنظيمي إداري:

من أجل الوقوف على نظام للرقابة الداخلية يستطيع تحقيق أهداف المتعلقة بالتحكم في المؤسسة، حماية الأصول، ضمان نوعية المعلومات ،تشجيع العمل بكفاءة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، ينبغي أن يوجد في المؤسسة هيكل تنظيمي يجسد الوظائف والمديريات ويحدد سلطات كل منها بوضوح ودقة تامة مع إبراز العلاقة فيما بينهم.

وعليه تظهر حساسية ودور الهيكل التنظيمي في بسط نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة ، كون أن تصميم هذا الهيكل يراعي فيه العناصر الآتية :[1]

- حجم المؤسسة
- طبيعة النشاط
- تسلسل الاختصاصات
- تحديد المديريات
- تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل

2. نظام محاسبي:

توافر نظام محاسبي دقيق يؤدي إلى تدعيم نظام الرقابة الداخلية ويشمل النظام المحاسبي على:[2]

[1]- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق الذكر، ص98.

[2]- عبد الفتاح صحن" **أصول مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية** " دار انشر الثقافة، ص210 ،211 .

1. وجود مستندات داخلية كافية تغطي كافة أوجه النشاط وتظهر المسؤوليات تكون مرقمة مما يمكن تتبعها.
2. وجود دليل للحسابات يشمل كافة الحسابات التي تتعامل فيها المنشأة ويحدد محتويات كل حساب بدقة.
3. وجود دليل للإجراءات والسياسات المحاسبية توضح الطرق التي تتبع لمعالجة العمليات.
4. إعداد موازنات تخطيطية تفصيلية للعمليات ومتابعتها.
5. وجود نظام تكاليف فعال تستخدم المعايير التي يقاس عليها الأداء الفعلي ويتضمن تقرير المراجع حاليا فتر عما إذا كانت الشركة تمسك حسابات تكاليف ثبت له انتظامها.

3. الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات:

مع مراعاة تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية ما من أولها لآخرها أي بإنشائها والاحتفاظ بالأصول المترتبة عليها والمحاسبة عنها لأن الجمع بين هذه المراحل في يد واحدة يشكل خطر على المشروع بوجود تلاعب او اختلاس. لذلك على الإدارة توزيع العمل بشكل يضمن لها وجود رقابة ذاتية او تلقائية أثناء تنفيذ العملية وذلك بواسطة ما يحققه موظف رقابة على موظف آخر وهكذا تقل فرص التلاعب والغش والخطأ.[1]

4. اختيار الموظفين الأكفاء:

مما لا شك فيه أن العامل الكفء يلعب دورا مهما في إنجاح وتحقيق أهداف المؤسسة لذلك يعتبر هذا العامل أحد المقومات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه فبدون العاملين المدربين والحريصين على أداء أعمالهم وفق ما رسمته الخطة العامة للمؤسسة لا يمكن أن نحصل على نظام للرقابة الداخلية الفعالة يراعى في اختيار الموظفين العناصر التالية:[2]

---

[1] – خالد امين عبد الله " **التدقيق والرقابة في البنوك**" دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2012، ص195.

[2] –عامر الحاج دحو " **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية** "أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر، الجزائر، 2018،ص 63.

- شهادات في ميدان العمل
- خبرة تمكنه من التحكم في وظيفته
- الالتزامات بالسياسات المرسومة
- احترام نظام التدريب

5. معايير الأداء سليمة:

يعتبر وجود هيكل تنظيمي كفئ وعمالة ذات قدرات مأهلة لا يعني التخلي عن توافر المعايير لقياس أداء هؤلاء العاملين وذلك لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيحها. [1]

المطلب الثاني: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

لابد من اتخاذ عدد من الإجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية وهذه الإجراءات تضم إجراءات تنظيمية وإدارية، إجراءات محاسبية، وإجراءات عامة سنتطرق لها فيما يلي:[2]

أولا: الإجراءات التنظيمية والإدارية:

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فنجد إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال:

1. **تحديد الاختصاصات:** إن تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية يكون حتما عبر تضافر الجهود داخل أجزائها كل حسب اختصاصه، يقف الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية على تحديد اختصاصات كل من المديريات الموجودة به، فكل مديرية لها اختصاصها وداخل كل مديرية يمكن تجزئة هذه الاختصاصات التي تحصلت داخل الدوائر وداخل المصالح وإلى غاية أخر نقطة في الهيكل.

[1]– بوطورة فضيلة " **علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة** "مجلة الدفاتر الاقتصادية المجلد 6، العدد 10 جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، 2015/03/31، ص109. .

[2] – محمد التهامي طواهر، مرجع سابق ذكره ،ص105.

2. **تقسيم العمل:** إن تقسيم الملائم للعمل يدعم تحديد الاختصاصات داخل المؤسسة ويقلل بدرجة كبيرة من وقوع في الأخطاء والسرقة والتلاعب، كون أن هذا التقسيم يقوم على الاعتبارات التالية:
   - الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله.
   - الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيله.
   - الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه.
   - تقسيم العمل المحاسبي.
3. **توزيع المسؤوليات:** يقوم هذا الإجراء على الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين إذ يمكن من تحديد الإهمال أو الخطأ، لذلك وجب تحديد المديريات والأشخاص في ذات الوقت المسؤولين عن المحافظة على ممتلكات وعمليات المؤسسة وعلى تسجيل هذه الممتلكات وعلى التقرير بالعمليات والموافقة عليها، حيث أن تحديد المسؤوليات يمكن كل موظف من معرفة حدود عمله ومسؤولياته والتزامه اتجاهها فيحاسب ويراقب في حدود ذلك.
4. **إعطاء تعليمات صريحة:** إن التعليمات الصريحة والواضحة التي يصدرها المسؤول داخل المديرية أو الدائرة أو المصلحة إلى المنفذين لها تكمن من فهم التعليمة وتنفيذها على أحسن وجه، ومن أجل الوقوف على تعليمات يستطيع المنفذ تطبيقها على أحسن وجه لابد من توفر هذه الأخيرة على العناصر التالية:
   - الوضوح
   - الصراحة
   - الفهم
   - احترام السلم للوظائف
5. **إجراء حركة التنقلات بين العاملين:**[1] إن حركة التنقلات بين العاملين لا بد أن تكون مدروسة ومبنية على أساس علمي ولا يتعارض مع السير الحسن للعمل، كتغيير موظف من المصلحة

[1]– حنيش إسماعيل " **أهمية التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية** "مجلة دراسة اقتصادية المجلد18 العدد03 2020 ، ص 72،73.

المالية إلى المصلحة المحاسبية ولا ينبغي تغيير موظف من مصلحة تختلف بشكل كبير عن العمل داخل المصلحة.

ثانيا: الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي

سنتطرق إلى أهم الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي للرفع من أدائه في النقاط الآتية:[1]

1. التسجيل الفوري للعمليات:

يعتبر تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من بين وظائف المحاسب، إذ يقوم هذا الأخير بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة، بغية تفادي تراكم المستندات وضياعها، لذلك فالسرعة التي تصاحبها الدقة في التسجيل تمكّن من السرعة في ترتيب وحفظ المستندات المحاسبية التي تم على أساسها التسجيل المحاسبي الذي يكون بدون:

- شطب .
- تسجيل فوق تسجيل أخر.
- لا يلغي تسجيل معين، إلا وفق طرق معروفة كطريقة المتمم الصفري أو عكس التسجيل ثم إثبات التسجيل الصحيح.

2. التأكد من صحة المستندات

تشمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قامت بها المؤسسة، لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات:

- البساطة التي تساعد على استخدام المستند واستكمال بياناته.
- عدد الصور اللازمة، حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمراكز النشاط.
- ضمان توفير إرشادات عن كيفية استخدامها وتوضيح خطوات سيرها.
- يجب استعمال الأرقام المسلسلة عند طبع نماذج المستندات.

3. عدم إشراك موظف في مراقبة عمله

[1]- مجموعة من الطلاب " **دراسة بحثية في تقييم نظام الرقابة الداخلية** "العلوم الكمبيوترية، الكتب المطبوعة،2019، ص21 .

وجب على نظام الرقابة الداخلية سن إجراء يقضي بذلك، نظرا لأن المراقبة تقتضي كشف الأخطاء التي حدثت أثناء المعالجة أو التلاعبات الممكن وقوعها، والتي تخل بأهداف نظام الرقابة الداخلية فعند حدوث خطأ المحاسب عن جهل للطرف والقواعد المحاسبية فهذا الأخير لا يستطيع كشف خطئه وكذلك إذا حدث تلاعب فالمحاسب يغطي هذا التلاعب كونه صادرا عنه، فوضع هذا الإجراء ليقضي على هذه الأشكال ويتيح معالجة خالية من هذه الشوائب التي تسيء إلى المعلومات المحاسبية.[1]

ثالثا: الإجراءات العامة

هي الإجراءات المكملة للإجراءات السابقة تتمثل في:[2]

– التأمين على ممتلكات المؤسسة من جميع الأخطار التي قد تتعرض لها، سواء كانت طبيعية كالأخطار الجوية أو بفعل فاعل كالسرقة.

– التأمين ضد خيانة الأمانة، وهذا فيما يخص الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية أو الذين ضمن اختصاصهم التسيير المادي للبضائع و التثبيتات أو الأوراق المالية.

– وضع نظام سليم للرقابة على البريد الوارد والصادر.

– استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المؤسسة، كتوقيع الشيكات والتصرف في النقدية لتوفير وضمان الحماية الكافية.

المطلب الثالث: مكونات الرقابة الداخلية

وتتكون الرقابة الداخلية من خمسة مكونات مترابطة ومتداخلة. تكون إطارا متكاملا لهذا النظام، تم وضعها من قبل COSO كما تبناها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيينAICPA وتم بناؤها

[1]– اعمر بن موسى ، محمد عجيلة " **مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفري الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة**" مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 2 العدد 01، 2020 ،ص 33.

[2]– برابح بلال " **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية – دراسة عينة من المراجعين الداخليين** "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 26.

اعتمادا على أسلوب الإدارة في تسيير المعلومات وتكامل عملياتها، وتتمثل هذه المكونات الخمسة في ما يلي :[1]

البيئة الرقابية:

أعطى نموذجCOSO أهمية كبيرة لبيئة الرقابة باعتبارها الأساس التي تبنى عليها باقي مكونات هيكل الرقابة الداخلية، وتعد بيئة الرقابة بمنزلة المظلة للمكونات الأخرى وفي حالة عدم فعالية بيئة الرقابة فإن نتائج المكونات الأخرى لا تؤدي إلى ضوابط رقابية فاعلة، وتشمل بيئة الرقابة: التصرفات والسياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا والمدراء لأية وحدة بخصوص الرقابة وأهميتها للشركة، وتشمل سبعة عوامل تؤثر على بيئة الرقابة فلسفة الإدارة وأسلوب عملها، والنزاهة والقيم الأخلاقية، والالتزام بالكفاءة، ومجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، والهيكل التنظيمي، وإسناد السلطة والمسؤولية والسياسات وممارسات الموارد البشرية على التوالي.

تقييم المخاطر:

يعتبر قيام الإدارة بعملية تقييم المخاطر كجزء من تصميم الرقابة الداخلية، وذلك لتجنب ارتكاب الأخطاء والمخالفات التي قد تحدث مستقبلا وتكون بمثابة عائق أمام الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهدافها، وتعرف المخاطر بأنها احتمالية حدوث أخطاء غير متوقعة أو تعرض الوحدة إلى الخسائر أو التذبذب في الأداء بفعل العوامل الخارجية أو الداخلية.[2]

و يهتم هذا المكون بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة، والتعرف على احتمال حدوثها ومحاولة تخفيض حدة تأثيراتها إلى مستويات مقبولة.[3]

---

[1]- خالد صباح علي، حسين علي محسن، ثامر كاظم عبد الرضا" **نموذج مقترح لتقويم إدارة مخاطر الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية على وفق إطار coso**"مجلة جامعة جهان- أربيبل العلمية، اصدار خاص-العدد:2(ء-A)،ايلول 2018،ص 161.

[2]-مرتضى عبد الزهرة خنجر" **تأثير مكونات هيكل الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية (دراسة استطلاعية لعدد من الوحدات الحكومية العراقية**" العدد 60 آذار 2021، ص103.

[3]- خالد بن علية "**الرقابة الداخلية كأداة لدعم استقرار النظام المصرفي –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجموعة الجهوية للاستغلال بالأغواط** " رسالة ماجستير تخصص مالية ومحاسبة ، قسم علوم تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الأغواط، 2006/2005، ص16.

أنشطة الرقابية:

أنشطة الرقابة هي الإجراءات التي يتم وضعها من خلال السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة للتخفيف من المخاطر التي تواجه تحقيق الأهداف، يتم تنفيذ أنشطة الرقابة على جميع مستويات الكيان في مراحل مختلفة داخل العمليات التجارية وعبر بيئة التكنولوجيا. قد تكون وقائية أو استقصائية بطبيعتها وقد تشمل مجموعة من الأنشطة اليدوية والآلية مثل التراخيص والموافقات والتحقق والتسويات ومراجعات أداء الأعمال، عادة ما يتم بناء الفصل بين الواجبات في اختيار وتطوير أنشطة الرقابة عندما يكون الفصل بين الواجبات غير عملي تختار الإدارة وتطور أنشطة الرقابة البديلة.[1]

المعلومات والاتصال:

عبارة عن التأكد بأن المعلومات الملائمة قد تم تحديدها والسيطرة عليها وإيصالها بالشكل والإطار الزمني المناسبين، بحيث يتمكن الأفراد من إنجاز و تحمل واجباتهم ومسؤولياتهم بفاعلية، وتشمل هذه الناحية وجود نظام اتصال فعال داخل المنظمة وخارجها مع أطراف مثل المستهلكين والموردين والتشريعيين وحملة الأسهم، وكذلك التعامل مع البيانات الداخلية وتلك المتعلقة بالأحداث والأنشطة والظروف الخارجية.[2]

المتابعة :

هي عملية تقييم جودة أداء الرقابة الداخلية بشكل دوري ومستمر، وتشمل مراقبة الإدارة لعناصر الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كانت الضوابط تؤدي الغرض من وضعها ويتم تعديلها حسبما هو مناسب.[3]

---

[1]- COSO. internal control- integrated framework. executive summary .may 2013,p04.

[2]- محمد حيدر موسى شعت" **أثر نظام الرقابة الداخلية علي جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين**" رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل بكلية التجارة ، جامعة الإسلامية بغزة، أكتوبر 2017،ص34.

[3]-DR. Fatimhfezeahadab ،laylaaabdjassim"**THE ROLE OF INERNAL CONTROL IN ACCORDANCE WITH (COSO) DECISIONS IN REDUCING BANK CREDIT RISK IN COMMZRCIAL BANKS** "Route Educational& Social Science Journal، Volume 6(10)، November 2019، p598 .

وتتم عملية المراقبة بطريقتين :[1]

1. المراقبة المستمرة

المراقبة المستمر للرقابة الداخلية يتم بناءها داخل الأنشطة الرقابية الاعتيادية والمتكررة بالمنشأة، وتتضمن المراقبة المستمرة أنشطة دورية إدارية وإشرافية وإجراءات أخرى يقوم بها الموظفون في سبيل أداء مهامهم الوظيفية، وتتضمن إجراءات مواجهة مخالفات أنظمة الرقابة الداخلية سواء كانت هذه المخالفات أخلاقية، غير اقتصادية، غير فعالة أو غير مؤثرة.

2. عمليات التقييم المنفصلة:

يتوقف نطاق عمليات التقييم المنفصلة ومدى تكرارها بصفة أساسية على تقييم المخاطر وفعالية إجراءات المراقبة المستمرة، وتتناول عمليات تقييم منفصلة محددة تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية بما يؤمن تحقيق الرقابة الداخلية للنتائج المرجوة استنادا إلى أساليب وإجراءات محددة مسبقا ويجب إبلاغ المستوى الإداري عن جوانب القصور في الرقابة الداخلية .

[1]- المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) ص29.

المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول: وسائل تقييم نظام الرقابة الداخلية

يلجا المراجع عند فحص ودراسة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الى مجموعة من الأساليب أهمها:

1 – التقرير الوصفي:

يقوم مراقب الحسابات بإعداد تقرير مفصلا يشرح فيه الإجراءات المتبعة بالنسبة لكل عملية وبيان رأيه عن مدى دقتها وملاءمتها وتحديد الثغرات ونقاط الضعف جزئيا او كليا.[1]

من مزايا هذه الوسيلة أن التقرير الوصفي يكون شاملا ويعد لكل عميل على حدة ينتج عنه إلمام كامل من جانب مراقب الحسابات لأنظمة الرقابة الداخلية، مما قد تعجز عنه أي وسيلة أخر

ى. ومن ناحية أخرى يعاب على هذه الوسيلة أن إعداد التقرير يستنفذ المراقب الكثير من الوقت وخاصة عند إعداده للمرة الأولى كما يمكن أن يحدث سهو عن ذكر بعض العناصر الرقابية الهامة.[2]

2–الاستبيان (الاستقصاء):

هو عبارة عن أسئلة استفسارية لما يجب ان تكون عليه الرقابة الداخلية وتقدم هذه القائمة إلى موظفي المنشأة المختصين للإجابة عليها وردها للمدقق الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبار والمعاينة وذلك للحكم على درجة متابعة النظام، ويتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة بحيث تدل الإجابات (بنعم) على أنظمة دقيقة للرقابة والإجابة (بلا) على أنظمة ضعيف.[3]

وتعتبر هذه الوسيلة من أكثر الوسائل استخداما بين مراقبي الحسابات لما تحققه من مزايا أهمها:

– إمكانية تغطية جميع المجالات التي تهم مراقب الحسابات عن طريق تصميم مجموعة من الأسئلة لكل مجال.

---

[1]– دليل تدقيق رقم (4) دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية ، العراق ، 2000/7/15، ص06.

[2]– محمد سمير الصبان" **نظرية المراجعة واليات التطبيق** "الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص 264،265.

[3]– خلف عبد الله الواردات" **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا للمعايير التدقيق الداخلية الدولية** " الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق 2006 ، ص 171 ،172.

– إمكانية استخدام مبدأ التنميط في إعداد القوائم مما يجعل من الممكن استخدامها قبل البدء في عملية المراجعة بفترة كافية.

– يمكن استخدام القوائم بواسطة أشخاص أقل تأهلا وخبرة بعكس الحال عند استخدام الوسائل الأخرى للتقييم.

– تمدنا بمعيار يمكن استخدامه كمقياس لمدى فاعلية الرقابة الداخلية الموجودة وهذا ما تفتقر إليه الوسائل الأخرى للتقييم. [1]

و حتى نتمكن من الفهم الجيد للاستبيان سوف نحاول تقديم مثالا على استبيان الرقابة الإدارية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 1– 1استبيان الرقابة الداخلية

الرقم	البيان	نعم / لا	التعليق
أولا	**وظيفة ودور النشاط**		
ثانيا	هل يتم تعريف دور النشاط مكتوب؟ هل انت مقتنع بالأداء العام للنشاط؟ هل هناك أمور محددة في النشاط توصي بمراجعتها؟		
ثانيا	**اهداف النشاط**		
	هل تم تحديد اهداف النشاط ؟ هل هي بشكل مكتوب؟ هل تم تحديد أولويات اهداف النشاط حسب أهميتها؟ هل يتم التقرير عن الإنجازات بشكل منظم؟ هل تتم مراجعة الاعمال الغير المنجزة مع الإدارة؟		
ثالثا	التخطيط		

[1]– محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 265 ، 266.

	هل يوجد لدى النشاط: خطة سنوية؟ خطة استراتيجية؟ هل تم تحديد المسؤوليات لتنفيذ الخطة؟ هل الأداء الفعلي ضمن الخطة؟ هل تتضمن الخطة وحدات للقياس مثل الكلفة،عند الموظفين.....الخ؟		
رابعا	**التنظيم**		
	هل لديك اية مشاكل وظيفية؟ هل انت مقتنع بنوعية العمل وكفاءة الموظفين؟ هل لدى القسم برنامج للتدريب على النشاط؟ كيف يتم قياس أداء الموظفين: تحقيق الأهداف؟ العمل المنجز؟ هل يعلم الموظفين كيف يتم قياس أدائهم؟ هل يتم قياس الأداء بشكل منتظم؟ هل يراجع مع الموظفين؟ هل تم كتابة الوصف الوظيفي لكل وظيفة؟ هل هناك مشكلة تتعلق بدوران الموظفين؟ حدد معدل الدوران؟ هل لدى النشاط هيكل تنظيمي مكتوب؟ هل هناك زيادة في العمالة؟ هل تم تعديل في الهيكل التنظيمي في اخر:		

	السنة السنتين		
خامسا	**الرقابة**		
	ا–السياسات: هل هناك سياسات مكتوبة لدى النشاط؟ هل هذه السياسات معروفة لدى الموظفين؟ هل هي محدثة حتى تاريخه؟ هل يتم فرض التنفيذ بهذه السياسات؟ هل موزعة على الموظفين في النشاط؟ **ب–الإجراءات:** هل لدى النشاط إجراءات مكتوبة؟ هل الإجراءات موزعة ومعروفة لدى الموظفين؟ هل هي محدثة حتى تاريخه؟ هل يتم اختبار التقيد بها؟ هل هناك إجراء مكتوب لكل سياسة؟ **ج–النماذج:** هل لدى النشاط برنامج للرقابة على النماذج؟ هل يتم التقيد بهذه النماذج؟ هل تتطلب جميع النماذج موافقة إدارية؟ هل يتم وضع قيود للوصول الى ملفات النشاط؟		

المصدر: خلف عبد الله الواردات "**التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا للمعايير التدقيق الداخلي الدولية**" ص172،174

3-خرائط التدفق:

هي عبارة عن خريطة تستعمل فيها رموز متعارف عليها متداخلة ومتواصلة مع بعضها، وتبين كل خطوة والخطوات التي تليها وكيفية تسيير العمليات المحاسبية ومصادر المعلومات، وتوزيع المسؤوليات على الأقسام أو الأشخاص.[1]

وتوفر هذه الخريطة نظرة عامة توضيحية لأنشطة الرقابة الداخلية للعميل، حيث تشرح بيانيا التفاعل بين الأفراد والسجلات ونظم الرقابة الداخلية، المرتبطة بقسم محدد أو مجموعة من العمليات. وبصفة عامة، تعكس خرائط التدفق الفصل بين الواجبات، عن طريق استخدام عمود يعبر القمة ليعكس الأقسام المختلفة وتدفق المستندات من اليسار الى اليمين.[2]

المطلب الثاني: مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

يلجأ المراجع عند فحص ودراسة نظام الرقابة الداخلية إلى عدة مراحل هي: [3]

1. جمع الإجراءات

يتعرف المراجع على نظام الرقابة من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة وتدوينه لها (المكتوبة والغير مكتوبة)، إن نظام الرقابة الداخلية نظام شامل وحسب النظرية العامة للنظم فإنه يتكون من أنظمة جزئية خاصة بمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة وكل نظام جزئي وحسب نفس النظرية يمكن أن يجزأ إلى أنظمة جزئية أخرى وهكذا.....إلخ فمثال على ذلك: أي عملية تقوم بها المؤسسة من بيع وشراء يجمع المراجع الإجراءات المكتوبة إن كان هناك مكتوب حول هذه العمليات أو يدون ملخصا لها بعد حوار مع القائمين على إنجازها كما يرسم خرائط التتابع ورسوم بيانية للوثائق المستعملة والمعلومات المتدفقة عنها والمصالح المعنية بها كما يمكن استعمال استمارات مفتوحة تتضمن أسئلة تتطلب ان الإجابة عنها شرحا لكل جوانب العملية.

---

[1]- جمال الدين بو سعيود" **محاولة دراسة واقع تقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية (دراسة تحليلية لعينة من المراجعين الخارجيين)**"رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص دراسات محاسبية ، جباية وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص108.

[2]- امين السيد احمد لطفي " **المراجعة بين النظرية والتطبيق** " الدار الجامعية شارع زكريا غنيم الإبراهيمية الإسكندرية مصر، 2006 ،ص423.

[3]- محمد احمد كاسب خليفة "**حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي**" دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر 2020، ص94.

2. التحقق من فهم الأنظمة

من خلال قيام المدقق باختبارات الفهم والتطابق يتأكد من فهمه لنظام الرقابة الداخلية المتبع، أي يضمن أنه فهم وأحسن تلخيص إجراءات نظام الرقابة الداخلية في الشركة والهدف من هذه المرحلة هو التأكد من الإجراء الموجود وأنه أحسن فهمه وتلخيصه وليس الهدف من ذلك هو التأكد من حسن تطبيقه، هذا ما يفسر ثلاثة مشاكل مطروحة كما يلي:[1]

- ماهي الإجراءات التي يجب اختبارها؟
- كيف تتم عملية الاختبار؟
- فيما تتمثل الأهمية التي يجب إعطائها لهذا الاختبار؟

3. التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية

بالاعتماد على الخطوتين السابقتين، يتمكن المدقق من إعطاء تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة(ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء وتزوير)، وغالبا ما يستعمل في هذه الخطوة استمارات مغلقة أي تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها إما بنعم "إيجابي" او لا "سلبي"، وعليه يستطيع المدقق في نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة وضعف النظام وذلك من حيث التصور، أي من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة.[2]

4. اختبارات الاستمرارية

يتأكد المدقق من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة مطبقة في الواقع وبشكل مستمر، كما أن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمدقق بأن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها مطبقة باستمرار ولا تحمل خللا.[3]

---

[1]- ا.د. حامد نور الدين ،ا.عمارة مريم " **التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية** " الطبعة الأولى ، در زهران للنشر والتوزيع الاردن، 2016، ص 130.

[2]- هيبة قواسمية "**دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك دراسة حالة بنوك الجزائر**" أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم محاسبة وتدقيق جامعة باجي مختار عنابة الجزائر 2016/،2017 ص139.

[3]- هيبة قواسمية، نفس المرجع، ص 139.

5-التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلي

بعد انتهاء المراجع من فحص وفهم الرقابة الداخلية، يجب عليه إجراء تقييم نهائي لما توصل إليه، والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع اللمسات الأخيرة للمرحلة الأولى من مراحل المراجعة الميدانية، نظرا لأن جزءا كبيرا من المراحل الباقية يتعلق بالاختبارات الشاملة للأرصدة الظاهرة بالحسابات الختامية والميزانية، وهذا التقييم له دلالة كبيرة في تحديد نطاق الاختبارات، فيتم توسيع إجراءات المراجع في المناطق التي يكون فيها النظام ضعيفا، وبصفة عامة بعد أن يقوم المراجع الخارجي بكل الخطوات السابقة يصل إلى أحد الاستنتاجات التالية:[1]

1- سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية نفسه مع تطبيق المؤسسة تطبيقا كاملا لإجراءاته وتعليماته، وفي هذه الحالة يتوجب على المراجع الحسابات القيام بأداء عدد محدود من الاختبارات الأساسية لمراجعة العمليات، وأرصدة القوائم المالية بهدف تأييد رأيه عن هذه القوائم المالية.

2- سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية وعدم سلامة تطبيقه، وفي هذه الحالة يقوم بتأكد من أن ذلك لا يؤدي إلى حدوث أخطاء جوهرية في التقارير المالية، فإذا كان كذلك استمر في عملية المراجعة دون الحاجة لزيادة عدد الاختبارات الأساسية، إما إذا كان عدم تطبيق النظام يؤدي إلى حدوث أخطاء جوهرية فإنه يتوجب على مراجع الحسابات تكثيف عدد الاختبارات الأساسية حتى يعوض ضعف النظام، ضعف تصميم نظام الرقابة الداخلية نفسه، فضلا عن عدم التزام المؤسسة بإجراءات وتعليمات الرقابة الواردة في النظام، ففي هذه الحالة لمراجع الحسابات الخيار إما أن ينسحب من عملية المراجعة أو يمتنع عن إبداء رأيه على القوائم المالية.

[1]- مسعود كسكس ، قداري زرياني ، اسماعيل قزال" **"تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2018""**مجلة إضافات اقتصادية المجلد 3العدد 02 (2019) ، ص 53.

المطلب الثالث: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

هناك عدة طرق لتقييم نظام الرقابة الداخلية، داخل المؤسسة وعلى المراجع أن يختار الطريقة المناسبة وتتم عملية الاختيار بناء على طبيعة نشاط المؤسسة وخبرة المراجع لأن نظم الرقابة تختلف من مؤسسة إلى أخرى.[1]

1. طريقة الدورات

تقسم في هذه الطريقة أنشطة المؤسسة إلى مجموعات، كل مجموعة تسمى دورة، وكل دورة تغطي مجموعة من العمليات والحسابات ذات العلاقة الوثيقة فيما بينها وفي هذا المجال أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، من خلال إحدى لجانه، التجميع الآتي للعمليات والحسابات التي تربطها علاقة معينة وذلك تسهيلا لعملية التقييم الرقابة الداخلية:

دورة الإيرادات:

The Revenues Cycle

دورة المصروفات:

The Expenditures Cycles

دورةالإنتاج:

The Production Cycle

دورة التمويل:

The Financing Cycle

دورة التقارير المالية المنشورة:

The ExternalfinancialReportings Cycle

[1] -American Institute of Certified Public Accountants،Report of the SpecialAdvisoryCommittee on InternalAccounting Control.(AICPA)، New York1979، p15.

وقد أشارت اللجنة السابقة، أنه في الواقع العملي وبسبب اختلاف المؤسسات، قد تختلف مسميات ومحتويات الدورات، لذلك فللمراجع حرية التصرف في مثل هذه الحالات، حسب خبرته وتقديره الشخصي آخذا في الاعتبار طبيعة المؤسسة ونوعية نشاطها وبعدما يتم تقسيم جميع العمليات والحسابات بين الدورات المختلفة، يقوم المراجع بتقييم نظم الرقابة الداخلية لكل دورة من الدورات على حدة. وعلى المراجع الاستعانة بمساعديه في هذا الشأن، بحيث يقسم العمل فيما بينهم وعند الانتهاء من التقييم باستعمال طريقة الدورات، يمكن للمراجع أن يكون فكرة عامة عن نظم الرقابة الداخلية واجراءاتها في المؤسسة ككل.[1]

2. طريقة وحدات النشاط:

وهي عبارة عن تجميع العمليات والحسابات الخاصة بمركز نشاط أو وظيفية إدارية أو قسم من أقسام المنشأة مع بعضها البعض، حيث تتخذ لتقييم نظام الرقابة الداخلية، مع مراعاة العلاقة بين هذه النشاطات أو الوظائف أو الأقسام، حيث أن هناك بعض المعلومات والبيانات التي تتدفق من نشاط لآخر أو من وظيفة لأخرى. وأدناه بعض أهم النشاطات والإدارات الشائعة: [2]

إدارة الشؤون الإدارية – إدارة المشتريات

إدارة الشؤون المالية– إدارة المبيعات.

إدارة الإنتاج– إدارة المخازن

وبعد عملية التقسيم لأنشطة أو وظائف المؤسسة، يقوم المراجع بعملية تقييم إجراءات الرقابة الداخلية بكل وحدة نشاط، ومن ثم اكتشاف أي مواطن ضعف فيها و إبداء الرأي حيالها.

3. طريقة بنود القوائم المالية:

يمكن وفي بعض الأحيان وخاصة في المؤسسات صغيرة الحجم . أن يقوم المراجع بتقييم إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بكل بند من بنود الميزانية وقائمة الدخل على حدى، ومثال ذلك تقييم إجراءات الرقابة الداخلية لبنود الأصول الثابتة ثم الأصول المتداولة ثم الخصوم المتداولة وحقوق المالكين، بعدها يتم تقيم إجراءات الرقابة الداخلية لبنود المصروفات من ثم الإيرادات. [3]

---

[1]– إدريس عبد السلام اشتوي" **المراجعة معايير و إجراءات**" البعة 5، دار الكتب الوطنية، ليبيا ، ،2008 ، ص 67.

[2]–جازم هاشم الألوسي" **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**" الطبعة1، دار الكتب الوطنية، 2003، ص239.

[3]– جازم هاشم الالوسي، نفس المرجع، ص 240.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل تم التوصل إلى مفهوم الرقابة الداخلية وهي نظام يتضمن مجموعة عمليات مختلفة، من مالية وتنظيمية ومحاسبية تضعها الادارة لضمان كفاءة الأعمال التي تقوم بها ومن أجل تحقيق أهدافها والغايات المحددة، حيث يتضمن نظم فرعية للرقابة هي: الرقابة الإدارية، والرقابة المحاسبية والضبط الداخلي وفي النهاية تحقق الأهداف التالية : حماية أصول المؤسسة وضمان صحة ودقة المعلومات وتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام موارد المؤسسة كما تم اكتشاف إجراءات ومقومات هذا النظام.

و كذلك التعرف على مكونات الرقابة الداخلية الخمسة التي من خلالها يتم تحقيق أهداف الرقابة الداخلية.

و في الأخير قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخلية التي تتم عادة في خمس مراحل أساسية اعتمادا على ثلاث وسائل رئيسية وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف.

الفصل الثاني

عموميات حول المعلومات المالية

تمهيد:

إن الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة أدت إلى إفلاس العديد منً الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى أثارت مسألة مهمة جدا تتعلق بنوعية و جودة المعلومات المالية فتوفر خصائص الجودة بالمعلومات المالية يعتبر أمر في غاية الأهمية لكي تكون هذه المعلومات مفيدة، لأنها تعتبر الأساس التي تتخذ عليه القرارات الاقتصادية للعديد من مستخدمي هذه المعلومات كالمستثمرين والمقرضين والموردين، لذلك لا بد من توفر وسائل لتحقيق والحفاظ على مستوى الجودة، لأنها تتأثر بالعديد من العوامل كأنظمة الرقابة الداخلية وجودة عمليات المراجعة، ومن أجل الالمام أكثر بالموضوع فإن هذا الفصل يتطرق إلى عرض في المعلومات المالية و جودتها في ظل الرقابة الداخلية من خلال المباحث الثلاث التالية :

المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المالية

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية

المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المالية

يتضمن هذا المبحث عرض ماهية المعلومات المالية والصفات الواجب أن تتميز بها حيث تكون معلومات ذات جودة، كما تضمن المبحث أيضا طرق قياس جودة المعلومات المالية.

سنتطرق الى ثلاث مطالب في هذا المبحث:

المطلب الأول: ماهية المعلومات المالية

المطلب الثاني: خصائص المعلومات المالية

المطلب الثالث: أنواع المعلومات المالية

المطلب الأول: ماهية المعلومات المالية:

قبل أن نتطرق لتعريف المعلومات المالية يجب معرفة ماهية المعلومات، بحيث يستخدم البعض لفظ البيانات والمعلومات على نفس المفهوم بينما في الواقع كلا المفهومين مختلفين وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

تعريف المعلومات:

يعد مفهوم المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل في الاستخدام اليومي حيث أن هناك عدم تمييز واضح بين مفهوم البيانات والمعلومات.

حيث يمكن تعريف المعلومات على أنها تلك بيانات تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.[1]

وتشير أيضا إلى أنها"[2]بيانات مرت بمرحلة التشغيل أو التحليل من أجل استخدامها في غرض معين،" كما يقصد بالمعلومات أيضا " كافة أنواع البيانات والتقارير المتعلقة بالنشاط لكل إدارة وكل

[1]- عبد الرزاق محمد **"قاسم تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"** دار الثقافة للنشر و التوزيع 2009، ص13.

[2]- مناع ريمة **"دور مصادر المعلومات المالية والاقتصادية في استقرار النظام المالي–دراسة حالة"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة2- الجزائر 2016/2015، ص161.

قطاع، فهي تلك العمليات والأساليب المستخدمة لإنتاج معطيات تمت معالجتها لتعطي معنى كاملاً للمعلومة التي يمكن استخدامها.

أما فيما يتعلق بالبيانات فهي" المادة الخام في نظام المعلومات وهي تعبير عن الحقائق الأولية أو الإشارات التي يتم تلقيها وتسجيلها عن الأحداث موضوع الاهتمام وهذه البيانات تمثل المادة الخام التي يتم إدخالها في نظام المعلومات لمعالجتها بغرض إنتاج المعلومات، فهي تمثل مدخلات نظام المعلومات"[1]

يمكن توضيح أهم أوجه الاختلاف بين المصطلحين في الجدول التالي:

الجدول رقم 2– 1: الفرق بين البيانات والمعلومات

البيانات	المعلومات
تمثل أرقاما وأعدادا غير مفسرة	تمثل أرقام أو أعداد مفسرة
تمثل مدخلات النظام	تمثل مخرجات النظام
لا يمكن اتخاذ قرارا بناء عليها	يمكن اتخاذ قرار بناء عليها
أرقام غير تامة المعالجة	أرقام تامة المعالجة بواسطة النظام
لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على الصعيد الرسمي والغير الرسمي
من مصادر متعددة	من مصادر محددة
الدقة منخفضة	الدقة عالية

المصدر: محمد لمين ميرة "**لجان المراجعة كآلية لإرساء مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المالية**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر 2019/2018 ص116.

يمثل الجدول أوجه الاختلاف بين البيانات والمعلومات بحيث تمثل البيانات أرقاما وأعدادا غير مفسرة بينما تمثل المعلومات أرقام وأعداد مفسرة كما يوضح كذلك أن مدخلات النظام هي بيانات أما مخرجات النظام تتمثل في المعلومات كذلك أشار الجدول إلى أن البيانات هي أرقام غير تامة المعالجة ولا يمكن اتخاذ القرار بناء عنها ولا يمكن استخدامها على الصعيد الرسمي فهي من مصادر متعددة وذات

[1] – مناع ريمة نفس المرجع ،ص161.

دقة منخفضة، بينما المعلومات عكس ذلك فهي أرقام تامة المعالجة بواسطة النظام ويمكن اتخاذ القرار بناء عنها فهي من مصادر محددة وذات دقة عالية.

بعد ما تطرقنا لتعريف كل من البيانات والمعلومات ووضحنا أوجه الاختلاف بينهم سنتطرق الآن إلى ماهية المعلومات المالية.

تعريف المعلومات المالية:

يقصد بالمعلومات المالية "كافة المعلومات الكمية والغير كمية التي تخص الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، ويتم معالجتها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي ومن ثم الإفصاح عنها في التقارير المالية بهدف ترشيد قرارات الأطراف المستخدمة لها، وعليه تتوقف القرارات هذه الأطراف على جودة المعلومات المالية المقدمة، وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المالية من نقص المعرفة وحالات عدم التأكد لدى متخذي القرارات"[1]

وفيما يلي مجموعة من التعاريف للمعلومات المالية:

يرى (فياض حمزة) أن المعلومات المالية هي" المعلومات المكتوبة في التقارير المالية الكاملة أو الجزئية كقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة تدفق الأموال، كما تعرف أيضا" أنها كل المعلومات الكمية والوصفية التي تهتم بالقيمة الاقتصادية والتي تم تشغيلها وعرضها عن طريق نظام المعلومات في القوائم المالية الخارجية وفي خطط وتقارير التشغيل الداخلية"[2]

كما يرى (حامدي علي) أن المعلومات المالية هي: " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا. وبذلك فهي تمثل ناتج

[1] – عبد القادر دشاش" **أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية–راسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية 2010/2009**" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر2013/2012، ص17.

[2] – فياض حمزة رملي " **نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**" الاباي للنشر و التوزيع شركة مطابع السودان للعملة 2011، ص30.

العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها"[1]

بينما عرف(محمد موسى فرج الله) المعلومات المالية على أنها "بيانات التي تمت معالجتها للحصول على المؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لكي تكون ذات دلالة ومنفعة لمتخذي القرار"[2]

من خلال التعاريف السابقة للمعلومات المالية نستنتج أن:" المعلومات المالية عبارة عن بيانات تمت معالجتها والتي ترد في القوائم المالية تساعد مستخدميها بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة كما تستخدم في عملية اتخاذ القرارات المناسبة".

المطلب الثاني: أنواع المعلومات المالية:

يختلف تصنيف المعلومات المالية وتبويبها تبعا لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنيفها كما يلي:[3]

1. من حيث دلالتها:

1-1 معلومات مالية تاريخية:

وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح وخسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية، ومدى الوفاء بالتزاماتها. ويلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق

---

[1]- حامدي علي " **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية –اريس"** مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: محاسبة 2011/2010، ص 90.

[2]- محمد موسى فرج الله "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية في ظل ظروف عدم التأكد "دراسة تطبيقية على البنوك العامة بقطاع غزة** " رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة فلسطين 2011، ص51.

[3]- عصام محمد البحيصي "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد دراسة تطبيقية على البنوك العامة بقطاع غزة** " الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة فلسطين 2011 ، ص 54.

بالأحداث الاقتصادية كما وقعت، كما أنها تركز على الاستخدام الخارجي (من قبل الجهات الخارجية) بصورة أكبر.

وهناك أنواع أخرى هي:[1]

2-1 معلومات مالية حالية:

وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية، وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنظمة، وتتوفر فيها الميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
- يتم تقديمها بصفة دورية منتظمة.
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

3-1 معلومات مالية مستقبلية:

وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار البدائل المتاحة، وبحيث تصبح هذه المعلومات معيارا وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل، وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

2. من حيث مصدرها :[2]

2-1 معلومات داخلية: وهي معلومات تعبر عن أحداث و وقائع تمت داخل المنشأة ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوفات اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنشأة.

2-2 معلومات خارجية: وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف

---

[1]- مصطفى يوسف السبسي"**دور المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات " دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص"** رسالة مقدمة لنيل مذكرة ماجيستير في المحاسبة جامعة حلب كلية الاقتصاد قسم المحاسبة 2011 ، ص8.

[2]- احمد عبد الهادي شبير "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية –دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين** " رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل جامعة الإسلامية غزة –فلسطين 2006، ص43.

السوق وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، وغالباً ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة.

3. من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية: [1]

3-1 معلومات عن التخطيط: وهي المعلومات المالية التي تساعد في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها والمقارنة بينهما في صورة مالية، كمية أو وصفية.

3-2 معلومات عن الرقابة: وهي المعلومات التي تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء الفعلي وفقا للخطط المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعة لاكتشاف الانحرافات وتحليلها والتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها وإرسال تقارير حولها للمستويات المعنية لاتخاذ القرارات الصحيحة بشأنها.

3-3 معلومات خاصة باتخاذ القرار: وهي المعلومات المالية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها.

المطلب الثالث: خصائص المعلومات المالية:

حتى تساهم المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرار لابد من تتوفر فيها مجموعة من خصائص أساسية وثانوية نذكرها فيما يلي:[2]

أولا: الخصائص الأساسية للمعلومات المالية:

تتعلق بفائدة المعلومة المالية في عملية اتخاذ القرار ويمكن أن تتحقق هذه الفائدة من خلال توفر الخاصيتين التاليتين:

---

[1]- أولاد قادة امال "**جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية "دراسة حالة عينة من مؤسسات الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في محاسبة المالية والبنوك جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر 2017 ،ص 41 .

[2]- كحول صورية " **دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية** " مجلة العلوم الإنسانية العدد49 جامعة محمد الخيضر بسكرة الجزائر ديسمبر 2017، ص470 .

1.الملائمة: وتعني قدرتها على أحداث تغير بالنسبة لمتخذ القرار وبالتالي إيجاد الفرق في عملية اتخاذ القرارات، وحتى تكون المعلومات المالية ملائمة لابد من توفر الشروط التالية:

1-1 التوقيت الزمني المناسب: أي أنه يجب توفر المعلومات المالية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية الازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها لكيلا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

1-2 القيمة التنبؤية: أي أن تكون للمعلومات المالية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

1-3 القيمة الرقابية: أي أن تكون المعلومات المالية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء استخدام أو عدم الكفاءة.[1]

2.الموثوقية: عرف مجلس معايير المحاسبية المالية الموثوقية بأنها نوعية المعلومات التي تثبت أن تلك المعلومات خالية من الخطأ ومن التحيز وأنها تعرض بصدق ما يجب عليها عرضه أو تقديمه بدرجة معقولة.[2]

ويضيف المجلس أنه يشترط في المعلومات المالية توفر الخصائص التالية: [3]

2-1 قابلية التحقق: يتحقق هذا المفهوم عندما تحصل درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين على قياس والذين يستخدمون نفس الطرق القياسية وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فان وصلت أطراف خارجية باستخدام نفس الطرق للقياس إلى نتائج مختلفة فإن القوائم المالية تكون غير قابلة لتحقق ولا يمكن للمراجع ابداء الراي بها.

---

[1]- منذر صبحي عبد الله السقا " **تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة واثرها في تحسين أداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية "دراسة تطبيقية"** بحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة و التمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين 2016، ص36.

[2]- إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعوم **"الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق"** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 30 بغداد العراق 2012 ، ص 294،295.

[3]- إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعوم ،نفس المرجع، ص 294،295.

2-2 الصدق في العرض: كي يعتمد على المعلومات المالية في اتخاذ القرارات يجب أن تكون المعلومات المقدمة صحيحة، بحيث وجود تطابق بين الأرقام أو الأوصاف من ناحية وبين الموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأحداث لعرضها من ناحية أخرى، وبعبارة أخرى فإن الصدق في العرض يتعلق بالعلاقة بين قياس أو الوصف من جهة وبين الشيء الاقتصادي و الحدث المطلوب واظهاره أو عرضه من جهة أخرى.

2-3 الحيادية: بحيث لا يمكن انتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل أحد الأطراف المستفيدة منها على الأخرى إن مصطلح الحياد متعلق بدرجة كبيرة ولكن ليس بشكل متطابق أو متماثل مع مصطلح "خالي من التحيز" لذلك فالحيادية تعني أيضا أن لا يقوم الشخص بالتحيز في التقرير مسبقا. وهذا لا يعني أن معدي القوائم المالية لا يملكون هدف في أذهانهم عند إعدادهم لتلك القوائم، ولكنها تعني أن الهدف يجب أن لا يؤثر في النتائج المحددة مسبقا.

ثانيا: الخصائص الثانوية للمعلومات المالية:

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية التي سبق ذكرها هناك خصائص ثانوية أخرى لا تقل أهمية عنها بحيث وجب توفرها في المعلومات المالية نذكرها:[1]

1.القابلية للمقارنة: تعني إمكانية مقارنة المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية مع منشاة مماثلة أو مقارنة نفس المعلومات لنفس الشركة خلال فترات مختلفة من الزمن من أجل تحديد المتغيرات في الأداء وفي المركز المالي للمنشاة.

2.القابلية للفهم: تعني هذه الخاصية تمكين قارئ الكشوف المالية من فهمها وأخذ صورة واضحة عن الذمة المالية (الحقوق والالتزامات المالية في الحاضر والمستقبل) ونشاط الشركة من خلال

[1]- ايمان حسن مدلل" **اثر جودة المعلومات المحاسبية والافصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية –دراسة تطبيقية"** بحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل جامعة الإسلامية عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم محاسبة وتمويل غزة فلسطين 2010، ص 25.

قراءة بسيطة لهذه الكشوف مع أخذ بعين الاعتبار توفر مستوى معقول لدى القارئ في مجال المحاسبة وعالم الاعمال.[1]

3.الاتساق والثبات: يعني أن تسجيل الأحداث الاقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة إلى دورة ويتضمن الثبات:[2]

- تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في نفس المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى.
- تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية.

4.الشمول (الإفصاح الكامل): يقصد به أن تكون كافة المعلومات الضرورية الحالية والمستقبلية متاحة أمام المستخدمين كما يجب أن تكون المعلومات المالية لها علاقة بالأنشطة بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير المالية الملائمة التي تفيد في تحقيق فاعلية النظام الإداري بالأهداف.

وبالتالي فإنه لا ينبغي أن نخفي أي حقيقة جوهرية تهم الأطراف المعنية وذلك بما يتمشى مع اعتبارات الأهمية النسبية لتوفير المعلومات الكافية والازمة في التقارير المالية فمبدأ الإفصاح الكامل يشمل أربعة فروع أساسية هي: [3]

1 أن احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات والبيانات المحاسبية يمكن مقابلتها بما يعرف بالتقارير المالية ذات الأغراض العامة.

2 يمكن مقابلة الاحتياجات المشتركة للأطراف المتعددة الخارجية إذا ما تم الإفصاح عن الدخل والثروة.

---

[1]– د، لمين تغليسيه، ا، طارق وهابي" **اثر جودة المعلومات المالية على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الجزائرية** "مجلة البحوث في المالية والمحاسبة المجلد 3 العدد 2 سنة 2018 ، ص 08.

[2]– محمد لمين ميرة "**لجان المراجعة كآلية لإرساء مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المالية**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر 2019/2018 ،ص 121.

[3]– ناصر محمد علي هلي "**خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات "دراسة حالة مؤسسة اقتصادية**" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم تسيير تخصص محاسبة جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر 2009/2008 ،ص 58.

3 يجب على الإدارة في إطار خدمة المستخدمين الإفصاح عن التقارير المالية التالية: المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيير في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية.

4 أن يتم الإفصاح عن التقارير المالية ذات الغرض العام بأنسب الوسائل التي بموجبها تحقيق التوازن بين التكلفة والمنفعة.

الشكل التالي يبين لنا خصائص المعلومات المالية

الشكل رقم 2– 1 خصائص المعلومات المالية

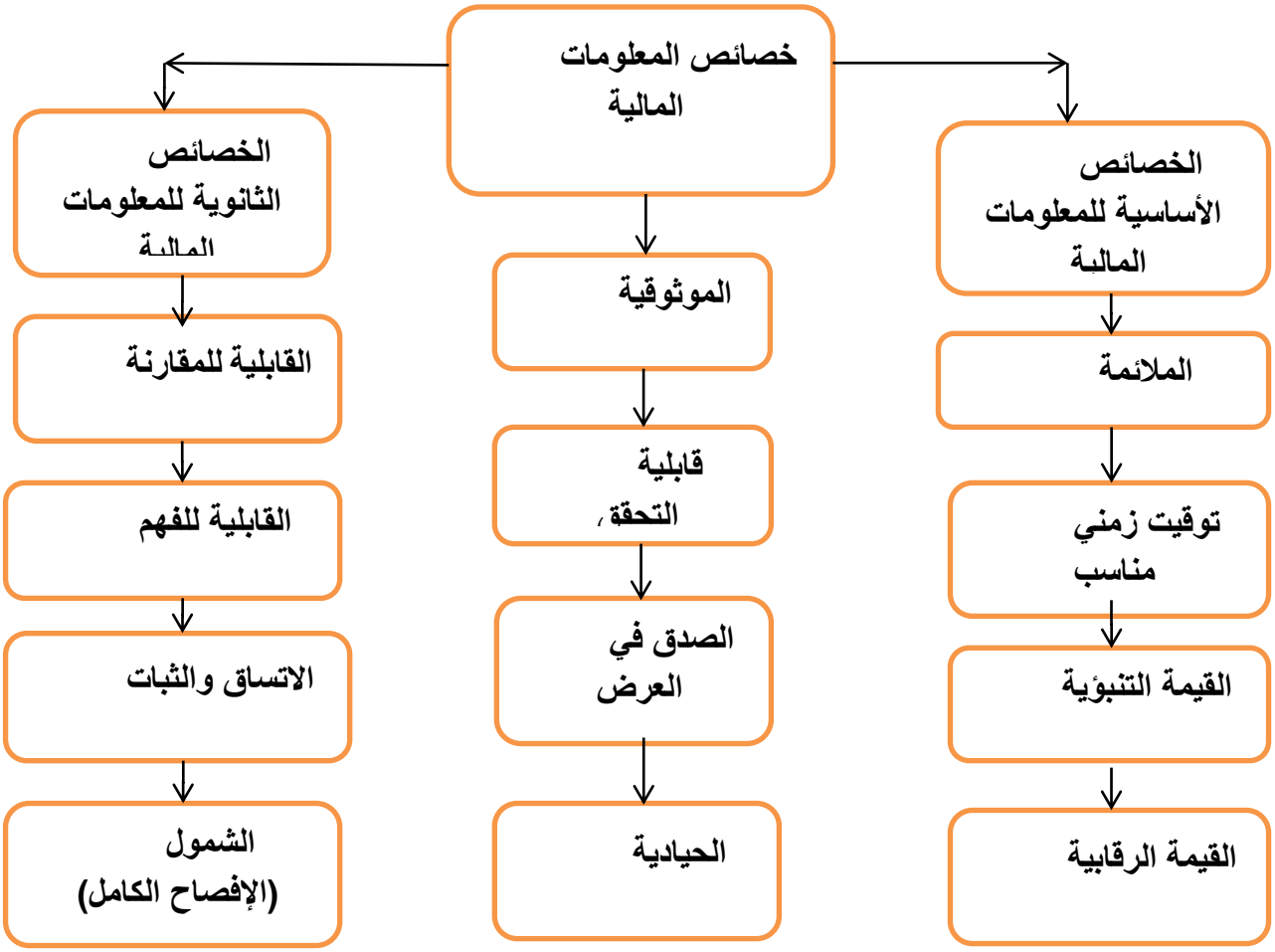

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة سابقا

يبين لنا الشكل السابق خصائص المعلومات المالية بحيث تنقسم هذه الخصائص الى قسمين هما " خصائص أساسية وخصائص ثانوية " تتمثل الخصائص الأساسية في الملائمة، وحتى تكون معلومات مالية ملائمة لابد من توفر شروط هي" التوقيت المناسب، القيمة التنبؤية، القيمة الرقابية، والخاصية الثانية هي الموثوقية وحتى تكون معلومات مالية موثوقة لابد من توفر شروط التالية" قابلية للتحقق،

الصدق في العرض، الحيادية، أما الخصائص الثانوية للمعلومات المالية تتمثل في القابلية للمقارنة والفهم الاتساق والثبات والشمول.

مستخدمو المعلومات المالية: تتعد الفئات المستخدمة للمعلومات المالية، بعضها له علاقة مباشرة بالمؤسسة كالمسيرين و الملاك و البعض الآخر له علاقة غير مباشرة مثل المقرضين و الموردين.....إلخ ، وفيما يلي سنذكر أهم المستخدمين:[1]

1-المودعون والمقرضون: أصحاب الودائع والسندات يحصلون على عوائدهم التي تظل مقيدة بسعر الفائدة المحدد في العقد أو الصك، إلا أنه إذا واجه المصارف خسائر أو ظروف سيئة فإن أصل الوديعة أو القرض وفوائده يتعرضان للخطر وبالتالي فإن القوائم المالية تمكن المودعين والمقرضين من التعرف على المركز المالي للبنك وربحيته والمخاطر المحيطة بأعماله قبل إيداعهم للأموال فيه أو الاكتتاب في السندات التي يطرحها الجمهور.

2-المساهمون: يعتبر المساهمون أكثر الأطراف عرضة للمخاطر في نفس الوقت هم أكثر أطراف التي تجني مكاسب في حالة نجاحه، لذلك هم بحاجة إلى المعلومات المالية بصفة مستمرة ليتمكنوا من تقييم فرص الاستثمار المتاحة لهم والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم بصفة ناجحة.

3-الجهات الحكومية: ممثلة في أجهزتها المختلفة (ضرائب، حماية اجتماعية، حماية البيئة) والتي تسهر على ضمان احترام المؤسسات تطبيق التشريعات والقوانين المعمول بها، مستخدمة المعلومة التي تتضمنها التقارير المالية التي تتلقاها بشكل دوري، كما تعتبر المعلومات المالية على مستوى الاقتصاد الجزئي المصدر المعلوماتي الأكثر أهمية في إعداد الحسابات الوطنية.

[1]- بن فرج زوينة "**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2014/2013 ،ص55.

كما هناك مستخدمون آخرون للمعلومات مالية نذكرهم:[1]

4-الإدارة العليا: ويقصد بها مجلس الادارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للمؤسسة، حيث أن الادارة العليا مسؤولة عن أداء المؤسسة اتجاه المالكين، وتستخدم المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة نشاط المؤسسة.

5-مستويات الإدارية: ويقصد بها المدراء في المستويات الوسطى والدنيا، والتي تتولى متابعة النشاط والاشراف على أعماله واتخاذ الاجراءات التصحيحية للنشاط، وتكون مسؤولة اتجاه الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، ولذلك تحتاج للتقارير المعلومات المالية بصورة دورية.

6-الموظفون: يحتاج الموظفون إلى معلومات مالية لمتابعة أعمال المؤسسة لمعرفة مدى استقرار وظائفهم، وكذلك مدى ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع النتائج المحققة للمؤسسة.

[1]- علون محمد **لمين "دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة"** رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2016/2015 ، ص84.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

يتناول هذا المبحث مفهوم الجودة ، حتى يمكن الوقوف على مقاييس الجودة و أهم العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفاهيم حول جودة المعلومات المالية

تعني الجودة في هذا المجال" مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها".[1]

كما وردت في قاموس وبسترwebsters new dictionary هي درجة التميز.[2] وعرفها جوزيف جوران على أنها " ميزات المنتجات التي تلبي احتياجات العملاء و بالتالي توفر رضا العملاء"،[3] بينما يرىtaguchi 1984 ان الجودة "هي تفادي الخسارة التي يسببها المنتوج للمجتمع بعد إرساله للمستعمل. و يتضمن ذلك الخسائر الناجمة عن الفشل في تلبية توقعات العميل و الفشل في تلبية خصائص الأداء و التأثيرات الجانبية الناجمة عن المنتوج كالتلوث و الضجيج و غيرها".[4]

كما ترى المنظمة الأوربية للرقابة على الجودة (EOQC) أن الجودة هي" مجموعة من الصفات التي يتميز بها المنتج أو خدمة معينة تحدد قدراته لتلبية حاجات الزبائن".[5]

و عرفتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي international organzation of standardisation بأنها "عرض موجز لمجموعة من المتطلبات التي ينبغي أن تتحقق في منتج أو عملية ما فيما إذا كان أسلوب يحقق الايفاء بهذه المتطلبات و يجعل العملة ممكنة".[6]

---

[1]- ماجد إسماعيل أبو حمام" **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية " دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة قسم المحاسبة و التمويل ،الجامعة الإسلامية – غزة،1430هـ -2009 م، ص 54.

[2]- قاموس وبستر dictionarymerraimwebster

[3]-jsephM.juran، A .blantongodfrey، juransqualityhandbook 2.1

[4]-رعد عبد الله الطائي، عيسى قدادة "**إدارة الجودة الشاملة**" اليازوزي 2008، ص30.

[5]- بلية لحبيب "**إدارة الجودة الشاملة المفهوم – الأساسيات – شروط التطبيق** " الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي جامعة مستغانم – الجزائر ص13.

[6]- عبد الله حسن مسلم "**إدارة الجودة الشاملة (معايير الايزو)**" الطبعة الأولى ،دار المعتز للنشر و التوزيع، 2015، ص 24.

كما تعني جودة المعلومات المالية "تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة، و عليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف و بين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي. كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة و كذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية لتقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية البديلة . وترتيبا لما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية (Quatitavecharacherist) هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى المعلومات المالية".[1]

و يعكس مفهوم جودة المعلومات المالية ما تتمتع به المعلومات من خصائص أساسية أو معززة و مدى مصداقيتها و قدرتها على تحقيق احتياجات مستخدميها، وأن تخلو هذه المعلومات من التحريف و التضليل ، و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية و القانونية و الرقابية بحيث تعبر عن حقيقة الأداء الاقتصادي للشركة و تقليل من عدم التماثل بين المستخدمين و تحد من مشكلات الوكالة، و استخدمت توصية رقم 02 لمجلس المعايير المحاسبية المالية FASB عدة مفاهيم للتعبير عن جودة المعلومات المالية منها: جودة المحاسبة، جودة المعايير المحاسبية، جودة القوائم المالية، وجودة الأرباح.

تتبع أهمية جودة المعلومات المالية من خلال دورها في الآتي:[2]

- تؤدي إلى كفاءة تخصيص رأس المال للاستخدامات عالية القيمة.
- تساعد جودة المعلومات المالية على تخفيض تكلفة رأس المال.
- يساعد على توفير المعلومات المالية و الحقائق عالية الجودة على توقع حدوث الأخطار.

كما يساعد الاهتمام بجودة المعلومات المالية في المؤسسة الفوائد الأتية:

---

[1]- يوسف محمود جربوع **"نظرية المحاسبة الفروض المفاهيم، المبادئ، المعايير "** الطبعة الثانية ،حقوق التأليف والطبع و النشر محفوظة للمؤلف 2014، ص45.

[2]- - عثمان بن سيد أحمد " **مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية – دراسة ميدانية لأراء عينة من المهنيين و الأكاديميين في الجزائر–"** Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale ,Vol 15 N°1 .Année 2021 ,EISSN 2600-6502 ,, ، ص 47.

- زيادة رضا معدي و مستخدمي القوائم المالية عن محتواها من المعلومات المالية.
- الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة و تقليل الأخطاء، و اختصار الوقت اللازم لإنهاء المهام.

المطلب الثاني :مقاييس جودة المعلومات المالية

هناك عدد من المقاييس لقياس جودة المعلومات المالية يمكن صياغتها على النحو التالي:[1]

1. الدقة كمقياس لجودة المعلومات المالية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات في الماضي و الحاضر فضلا عن التوقعات المستقبلية، وعلى رغم من أهمية هذا المعيار فإنه لا يمكن تحقيقه، وذلك لكون المعلومات التي تستند إليها القرارات تنطوي على المستقبل و من ثم فإنها على درجة من عدم التأكد لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفر المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

2. المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المالية:

و تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات و سهولة استخدامها و يمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:

أ. **المنفعة الشكلية:** و تعني أنه كلما تطابق شكل و محتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

ب. **المنفعة الزمنية:** و تعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما توفرت لدى متخذ القرار في الوقت الحاجة إليها.

ت. **المنفعة التقييمية و التصحيحية:** و تعني قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات فضلا عن قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

[1]- ياسر صاحب مالك الزبيدي " **تأثير تبني IFRS17 في جودة المعلومات المحاسبية لوحدات الأعمال العراقية– نموذج مقترح**" رسالة دكتوراه فلسفة في علوم المحاسبية كلية الإدارة و الاقتصاد قسم المحاسبة الدراسة العليا جامعة بغداد ، العراق، 2020، ص63.

3. الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المالية:

تعبر الفعالية عن مدى تحقيق الوحدة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفعالية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف الوحدة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة. و من ثم فإن فعالية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.[1]

4. التنبأ كمقياس لجودة المعلومات المالية:

يقصد بالتنبؤ في جودة المعلومات المالية بأنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي و الحاضر في توقع أحداث و نتائج المستقبل، أن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط و اتخاذ القرارات.[2]

5. الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المالية:

هي العلاقة بين الاستخدام و النتائج أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف و أكثر منفعة من وراءها.[3]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية.

تتأثر درجة المعلومات المالية بعوامل عديدة و تختلف هذه العوامل حسب طبيعة المعلومة و الأطراف المستفيدة منها و أهم هذه العوامل:[4]

---

[1]- أحمد قايد نور الدين، هلالي اسلام" **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية** " مجلة اقتصاد المال و الأعمال- المجلد4. العدد1، جامعة الشهيد حمة الأخضر بالوادي، الجزائر ص249.

[2]- اسماعيل عثمان شريف" **موثوقية المعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية" دراسة حالة سوق الأوراق المالية السعودية"** مجلة كلية التنمية البشرية العدد التاسع الجزء الثاني (9) و(9) الكترونيا، ديسمبر، ص 313.

[3]- سمان علي، د.رشام كهينة" **الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية " دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة"** مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، المجلد6 العدد2 2021.ص 116.

[4]- بلمداني محمد " **مشاكل القياس المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية و أثرها على جودة المعلومات المالية – دراسة حالة المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية (الأطلس) و مؤسسة مطاحن الجلفة"** رسالة دكتورة في العلوم المالية و المحاسبة، العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 02 ،2021/2020، ص 145.

العوامل البيئية:

إن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تعيش فيها المنشأة تأثر على جودة المعلومات المالية التي يجب تقديمها و مقدارها و أثرها على المنشأة و مقدار الاستفادة منها حيث تختلف المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى، و قد أثبت معظم الباحثين ان التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع و الاختلاف في الظروف البيئية من بلد على آخر.

و بما أن المحاسبة و غيرها من النظم و الأنشطة الإنسانية هي نتاج بيئتها، حيث تتكون بيئة المحاسبة من الظروف و القيود و المؤثرات الاقتصادية الاجتماعية و القانونية و السياسية التي تختلف من وقت لآخر.

و من أهم العوامل التي تؤثر على جودة المعلومات المالية ما يلي:[1]

العوامل الاقتصادية:

يترتب على القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية ،حتى تكون ذات معنى و إذا لم يكون لها أي تأثير فستكون عديمة الجدوى و لا طائل منها ،و يكون هذا التأثير من خلال تحسين المعلومات المقدمة للمستثمرين و غيرهم من مستخدمي المعلومات تساهم في اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات لجمع المعلومات.

و تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد. ففي ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذا يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة و لغرض أحكام المراقبة المركزية.

[1] ناصر محمد علي المجهلي" **خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)**، مذكرة ماجستر في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009/2008،ص65.

و يعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية ، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس و الافصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.

العوامل السياسية:

إن وضع وإنشاء المعايير المحاسبية هو بالدرجة الأولى نتاجا لتصرف سياسي، وقد أكد ذلك بصورة أكثر وضوح تقرير لجنة تابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي عام 1996، و الذي انتقدت فيه ممارسة الرقابة من طرف واحد على وضع المعايير، والتأكيد على ضرورة إيجاد هيئة اتحادية لوضع المعايير تأخذ في عين الاعتبار المصالح المتعددة للأطراف المستفيدة منها دون تحيز.[1]

إن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية للمستخدمين التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج و توزيع المعلومات، و على المؤسسة و المهنة تقع مسؤولية توجيه و تطوير امكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات و بين ما هو ممكن التحقيق.

لاختيار السياسة المحاسبية أثار اقتصادية و اجتماعية بعضها يكون حقيقيا ولأخر يمكن تصوره على أنه كذلك و في كلتي الحالتين يعتقد بعض الأفراد أنهم سوف يصبحون في وضع أفضل، كما يعتقد غيرهم أنهم سوف يكونون في وضع أسوء نتيجة للسياسة المعينة، وكنتيجة لذلك سوف يحاول بعض الأفراد البحث عن السياسة الملائمة أو المحافظة عليها عندما تكون منطقية.[2]

[1]- رزيقات بوبكر" **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية**" رسالة ماجستر شعبة علوم تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية تجارية وعلوم التسيير بومرداس 2015/2014، ص110.

[2]- ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره،ص66.

العوامل الشخصية:

ان توفر ممارسين اكفاء لحل المشكلات المحاسبية باستخدام كل من الحكم المهني (التكوين) و تطبيق معايير أخلاقية، سيؤثر بشكل خاص في إعداد الكشوف المالية، و بشكل عام على مصالح الأطراف التي تستعمل هذه الكشوف. فالكفاءة المهنية و السلوك الأخلاقي لهما أهمية بالغة عند إعداد الكشوف المالية ،و لتوضيح ذلك يجب على المحاسب مراعاة عدد من النقاط:[1]

- ماهي النقطة التي تحدث فيها عمليات معقدة معينة و بالتالي يصبح هناك ضرورة لإدراجها بالكشوف المالية التي يتم إرسالها للمستثمرين و الدائنين.؟
- ماهي النقطة التي يقوم فيها الكيان بالمحاسبة عن العمليات التي تستمر لفترة طويلة من الزمن؟
- ما الذي يشكل إفصاحا ملائما للمعلومات التي يتوقعها المستخدم الحصيف للكشوف المالية؟
- ما هي النقطة التي يثار عندها التساؤل عن ما إذا كانت المشكلات المالية للكيان كافية للشك في بقاء الكيان بالعمل في المستقبل القريب، و متى يجب توصيل هذه المعلومات لمستخدمي الكشوف المالية؟

العوامل القانونية:

1. تتأثر الممارسة المالية سواء في منهاجها أو تطبيقاتها المالية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات و التشريعات القانونية و الضريبية و المقاييس التنظيمية الأخرى، و لا شك إن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المالية.

ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية و التشريعات أو التمسك و الالتزام الدقيق باد أمرا مرغوبا فيه ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي و الاجتماعي الموجودة في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية.[2]

[1]-نوي الحاج" **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري** " مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية العدد 9- 2013، ص 39.

[2]-بلمداني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 149.

وكما أن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة و القواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على مهنة المحاسبة و الرقابة و الإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية و الضريبية منذ بدأ تكوينها حتى تصفيتها و هذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات و كيفية عرضها فب التقارير المالية، و ذلك بهدف إضافة نوع من الثقة للمستخدمين للمعلومات ،و يمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها و تقديمها هي إحدى العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.[1]

تقرير مدقق الحسابات:

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية و المالية للتقارير المالية من خلال تدقيق التقارير المالية المنشورة وزيادة الثقة في المعلومات المتوفرة فيها، و لا تكمن أهمية دور المدقق في تدقيق المعلومات المحاسبية و المالية الواردة في التقارير المالية فحسب بل تمتد إلى تقريره، حيث أن تقرير المدقق ذو أثر كبير على القرارات المتخذة على أساس تلك المعلومات، كما يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين و غيرهم.[2]

فالمدقق يجب أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات الشركة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى.[3]

---

[1]- رزيقات بوبكر ، مرجع سبق ذكره ،ص 111.

[2]- د. قمان عمر، أ. باكرية علي" **أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و المالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية و الخارجية للمؤسسة الاقتصادية– دراسة تحليلية–** " مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 04/ العدد 01(2019)، ص 137.

[3]- أحمد ياسر وسوف" **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الإدارية – دراسة عملية للمجمع الإنتاجي الوطني** " مذكرة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي MBA، الجامعة الافتراضية السوري، 2020،ص 17.

المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بجودة المعلومات المالية في ظل بازل

يتضمن هذا المبحث عرض علاقة الرقابة الداخلية بتحسين جودة المعلومات المالية كما تضمن تعريف معايير بازل 1،2،3،4

و عليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف لجنة بازل

المطلب الثاني: معايير بازل 1،2،3،4

المطلب الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بجودة المعلومات المالية

المطلب الأول: تعريف لجنة بازل

نظرا للمخاطر التي تتعرض لها البنوك التي تنشأ بسبب عوامل داخلية ترتبط بنشاطها و إدارة البنك و على وجه الخصوص البيئية العالمية ، و في ضل تصاعد المخاطر المصرفية سعى الخبراء و المصرفيون العاملين في مجال البنوك إلى وضع معايير مختلفة لقياس كفاية رأس المال توجه بأفكار بما يسمى اتفاقية بازل 1، بازل2، بازل 3.

أولا: تعريف لجنة بازل:[1]

تم إنشاء و تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية عام 1974 تحت اشراف بنك التسويات الدولية في بازل بسويسرا، و قد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها الممنوحة من البنوك العالمية ، و تعثر بعض هذه البنوك بالإضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية ضد البنوك الأمريكية و الأوربية بسبب نقص رؤوس أموال لهذه البنوك، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في ظل العولمة

[1] – وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبوجامع" **توافق معاير بازل2 و إدارة مخاطر السيولة المصرفية**" تنمية الرافدين العدد105 مجلد33 كلية الاقتصاد و العلوم الادارية جامعة الأزهر غزة– فلسطين 2011.ص 146.

فإن الفروع من البنوك الأمريكية و الأوربية زاد انتشارها في جميع أنحاء العالم خارج دول الأم و قد تم تشكيل لجنة بازل تحت اسم "لجنة التنظيمات و الاشراف و الرقابة المصرفية" و كانت تتألف من مجموعة الدول العشر وهي: كندا، فرنسا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، سويسرا، لوكسمبورغ.

و تعرف بأنها "لجنة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية و إنما أنشأت مقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، و يساعدها في عملها عدد من فرق العمل من الفنيين المصرفيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، و لذا فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو الزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة. و تضمن قرارات و توصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الاشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ و المعايير و الاستفادة من هذه الممارسات".[1]

وتتجمع هذه اللجنة بانتظام بمعدل ثلاث أو أربع مرات في السنة، و هذا ابتداء من اجتماعها الأول في فيفري 1975، و رئيسها الحالي هو ستيفان أنقفز محافظ البنك المركزي السويدي و كان أعضائها يقتصر على الدول العشر لتوسع عضويتها سنة2009 و 2014 و الأن تضم 28 عضو، حيث يتم تمثيل الدول في اللجنة من قبل البنك المركزي أو من السلطات المسؤولة و على الرقابة الاحترازية في العمل المصرفي.[2]

ثانيا: أهداف لجنة بازل.

تهدف لجنة بازل إلى:[3]

---

[1]- فائزة لعراف" **مدى تكيف النظام الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة (مع إشارة إلى أزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)**" دار الجامعة الجديدة الأزاريطة- الاسكندرية ، مصر 2013 ص73.

[2]- أوصغير لويزة" **دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل و آثارها على البنوك التجارية " دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر"**، رسالة دكتورة علوم في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018/2017، ص60، 61.

[3]- محمد محمود المكاوي" **البنوك الإسلامية و مأزق بازل من منظور المطلوبات و الاستيفاء مقررات بازل 1.2.3**" دار الفكر و القانون، منصورة برج آية 2011 ص64.

1. المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي، و خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث فقد توسعت البنوك و بخاصة الدولية منها خلال السبعينيات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير
2. وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، و بالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي حيث تمثل تلك الفروق مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك، حيث لوحظ أن البنوك اليابانية كانت أكثر تفوقا في السوق المصرفية العالمية من البنوك الامريكية والأوروبية و هو ما دفع بلجنة بازل للعمل على التقليل من آثار المنافسة غير المتكافئة.[1]
3. العمل على ايجاد اليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية، و في مقدمتها العولمة و تحسين الأساليب الفنية للرقابة في أعمال البنوك و تسهيل عملة تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.[2]

المطلب الثاني: معايير لجنة بازل 1، 2 ،3 ،4

أولا: اتفاقية بازل1

1: تقرير لجنة بازل 1

تشكلت لجنة بازل 1 وعملت لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في يوليو 1988 ، وقد ضمت اللجنة ممثلين عن مجموعة العشر وكانت اللجنة تعقد اجتماعها في مدينة بازل في سويسرا، وهي مقر بنك التسويات الدولية برئاسة كوك من بنك إنجلترا. [3]

2:الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1

انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب الأساسية نذكرها: [4]

- التركيز على المخاطر الائتمانية.

---

[1]- كريمة حبيب" **تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية" دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2008-2015)**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، 2017،ص 31.

[2]- فائزة لعراف، مرجع سبق ذكره، ص76.

[3]- محمد محمود المكاوي مرجع سبق ،ص97.

[4]- عبد المطلب عبد المجيد" **العولمة واقتصاديات البنوك**" الدار الجامعية 84 شارع ذكريا غانم، 2005، ص83،85.

- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- تصنيف الدول الى مجموعتين من حيث اوزان المخاطر الائتمانية.
- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول.
- وضع معاملات تحويل للالتزامات العرضية.

3: تعديلات بازل 1:

طرأت عدة تعديلات لاتفاقية بازل منذ عام 1988 حتى 1998 وهذا مرتبط بالتطورات التي عرفتها البنوك والسوق بصفة عامة، نذكر أهم التعديلات: [1]

3-1 إدراج مخاطر السوق (1996م):

طرأ على اتفاقية بازل 1 تعديل مهم سنة 1996 تم بموجبه إضافة مخاطر السوق لنسبة كفاية راس المال وذلك من أجل ضمان استقرار أكبر للبنوك بالأخذ في الحسبان هذا النوع من المخاطر، حيث تمت الإشارة لأهميته في اتفاقية بازل 1 لكنه لم يدرج في حساب كفاية راس المال، ووفقا لهذا التعديل فقد أضيفت مخاطر السوق بشكل رسمي الى نسبة كفاية راس المال، ليتم تخصيص رأس مال مناسب من قبل البنوك لمواجهتها كما هو الحال مع مخاطر الائتمان.

3-2 متطلبات رأس المال وفق تعديل 1996:

يسمح اتفاق بازل لعام 1996 للمصارف إصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية وأصبح رأس المال الإجمالي يتكون من رأس المال الأساسي (رأس مال من الطبقة الأولى) ورأس مال المساند أو التكميلي (رأس المال من الطبقة الثانية) وذلك كما هو محدد في اتفاق بازل 1988 وأخيرا الدين متأخر الرتبة قصير الأجل (رأس المال من طبقة الثالثة) ، ويخضع رأس المال من طبقة الثالثة للشروط التالية:[2]

أ. أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي.

ب. يجوز استبدال الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال وذلك حتى يتضمن الحد وهو25.

ت. أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من أو تساوي الشريحة الأولى + الشريحة الثانية.

---

[1]- سهام بن الشيخ " **التحديات العملية لتطبيق معايير بازل 3 واليات التطوير (دراسة تطبيقية على عينة من بنوك جزائرية)**"رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص دراسة مالية و اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2016/2015 ،ص 28.

[2]- صابور سعاد **"محاولة تقييم مدى تطبيق معايير لجنة بازل في البنوك الجزائرية"** أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية جامعة الجزائر 3 الجزائر 2021/2020 ،ص77.

ث. أن يكون على شكل قروض مساندة لها لفترة استحقاق أصلية لا تقل على سنتين وأن تكون في حدود 250% من رأس المال للمصرف من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.

3 –3 حساب نسبة كفاية رأس المال:

لضمان التوافق بين حساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والسوق ثم انشاء رابط عددي من خلال ضرب مقياس مخاطر السوق في 12،5 (وهو معكوس نسبة رأس المال 8 >بالمئة) وإضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر أي أن الصيغة الرأسمالية بعد إدخال مخاطر السوق في احتساب معدل كفاية راس المال بالمصرف كانت كما يلي:[1]

$$8=<\frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5}$$

ثانيا: اتفاقية بازل 2 :[2]

نتيجة التطورات المصرفية السريعة ظهرت مخاطر لا يغطيها معيار بازل 1 وأصبحت الاتفاقية أقل الزاما، وبعد التعديلات التي طرأت عليها أصدرت لجنة بازل في أفريل 2003 اتفاقية جديدة (بازل 2) والتي نصت على ثلاثة ركائز أساسية لأجل فاعلية الرقابة المصرفية وتحقيق الاستقرار المصرفي.

وفي الشكل التالي سنوضح الدعائم الثلاث:

الشكل رقم 2– 2 الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2

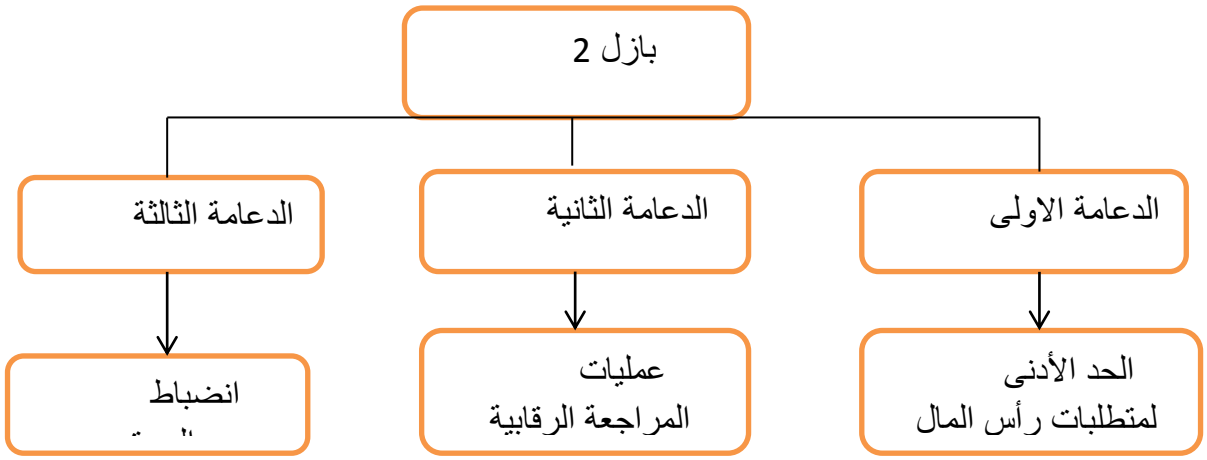

[1] – صابور سعاد، مرجع سبق ذكره، ص77.

[2] – عمار عريس ، مجدوب بحوص " **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**" مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثالث العدد 1 جامعة بشار الجزائر مارس 2017 ،ص 104 .

المصدر: الأستاذة فائزة لعراف **"مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة"** دار الجامعة الجديدة 2013 ص104 .

الدعامة الأولى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: يركز الاتفاق في دعامته الأولى على ضرورة ربط معيار كفاية رأس المال بالمخاطر الحقيقية التي يتعرض لها المصرف، وعلى مدى قدرته على قياس تلك المخاطر والتحوط لها عن طريق تقرير العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطر وقدرة المصرف على التنبؤ بتلك العلاقة ومدى كفاية رأس المال لدرء المخاطر.[1]

الدعامة الثانية عمليات المراجعة الرقابية: تعتمد هذه الدعامة على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لتقييم كفاية رأس المال وفقا لحجم المخاطر التي يواجهها، ويتطلب هذا النظام إلمام كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك بدرجة المخاطر، وتقييم متين لكفاية رأس المال، وتقييم شامل للمخاطر، ومراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية. [2]

الدعامة الثالثة انضباط السوق: يهدف إلى تعزيز وتحسين مناخ الإفصاح والشفافية لدى البنوك من خلال توفيرها مزيد من المعلومات في السوق حول المساهمين والدائنين والتمكن من مراقبة وإدارة البنك على نحو أكثر فعالية لضمان سلامته وتحقيق الاستقرار المصرفي في المستقبل.[3]

ثالثا: اتفاقية بازل3 :

1 ظروف نشأة بازل 3

دفعت الأزمة العالمية الأخيرة (2008) إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية والدولية، قد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب ومكامن الخلل واقتراح الاصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضة للأزمات، و بشكل عام أظهرت الدراسات و التحليلات أن نقاط الضعف

[1]- حاكم محسن محمد **"حوكمة البنوك واثرها في الأداء و المخاطر"** دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع الطبعة 2013 عمان الأردن 2012 ص 57

[2]- احمد شعبان محمد علي" **انعكاسات المتغيرات العاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية – تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)**" الدار الجامعية للطباعة والنشر 2007 ،ص .253.

[3]- عمار عريس ، مجدوب بحوص، مرجع سابق، ص 105.

شملت نقاط واسعة من بنية النشاطات و الممارسات المصرفية على سبيل المثال ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر ، وفي ممارسات التوريق و إعادة التوريق المعقدة و في ممارسات إدارة المخاطر.

إن بازل 3 تمثل إصلاحات لجنة بازل من أجل تدعيم رأس المال والسيولة بغية تعزيز مرونة القطاع المصرفي فالهدف من بازل 3 هو تحسين قدرة القطاع المصرفي على احتواء الصدمات الناشئة عن الضغوطات المالية والاقتصادية وتخفيض مخاطر انعكاس ضغوطات القطاع المالي على القطاع الاقتصادي الحقيقي.[1]

2 الإصلاحات الواردة في بازل 3 :

تضمنت بازل 3 عدة إصلاحات نذكرها:[2]

1- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز (رأس المال الأساسي)، وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ ا ويعادل 4.5%على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر (كانت هذه النسبة في بازل 2 تقدر ب 2.5%).

2- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5 %من الأصول، ما يعني زيادة كمية رأس المال الممتاز إلى ثلاث أضعاف ليبلغ 7% وفي حال انخفاض هذه النسبة فإنه يتم فرض قيود على توزيع الأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية للموظفين.

3- تلزم هذه الاتفاقية البنوك بالاحتفاظ بنوع من الاحتياطيات لمواجهة الآثار السلبية للدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 و2.5 %من رأس المال الأساسي، مع توفر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك، وذلك لضمان عدم تأثر دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسبة محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها اتجاه عملائها.

4- نصت هذه الاتفاقية أيضا على رفع المستوى الأول من رأس المال الإجمالي من 4 % إلى 6%وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.

---

[1]- منال هاني" **اتفاقية بازل 3 ودورها في في إدارة المخاطر المصرفية**" مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 1 العدد 16 جامعة العفرون الجزائر 2017، ص 310.

[2] -زبير عياش، سناء العايب" **تطبيق إصلاحات بازل 3 في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية (السعودية ، الامارات ، البحرين)**" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 14 العدد 18 ام البواقي الجزائر 2018 ،ص 84.

5– تعتبر اتفاقية بازل 3 امتداد لما جاء في اتفاقية بازل 2، حيث أدخلت عليها إصلاحات بهدف تلافي الأخطاء التي كشفت عنها الأزمة المالية، وذلك لمحاولة تعزيز صلابة النظام البنكي العالمي لمواجهة أزمات لاحقة في حالة حدوثها.

رابعا: معايير بازل 4:

هي تغييرات في متطلبات رأس مال البنوك العالمية التي اتُفقَ عليها في عام 2017 ومن المقرر تنفيذها في يناير 2023، يقومون بتعديل المعايير المصرفية الدولية المعروفة باتفاقيات بازل يجادل المنظمون بأن هذه التغييرات هي ببساطة استكمال لإصلاحات بازل 3، المتفق عليها مبدئيًا في 2010-2011، رغم الاتفاق على معظم إصلاحات بازل 3 بالتفصيل في ذلك الوقت لجنة بازل بنفسها تسميها ببساطة "إصلاحات نهائية " وقد أطلقت عليها حكومة المملكة المتحدة اسم بازل "3.1 " وجادل منتقدو الإصلاح، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى الصناعة المصرفية، بأن بازل 4 تتطلب زيادة كبيرة في رأس المال ويجب التعامل معها على أنها جولة متميزة من الإصلاحات.

تقدم بازل 4 تغييرات تحد من انخفاض رأس المال الذي يمكن أن ينتج عن استخدام البنوك للنماذج الداخلية بموجب النهج القائم على تصنيفات الداخلية وهذا يشمل:[1]

1 –أرضية موحدة، بحيث تكون متطلبات رأس المال دائمًا على الأقل 72.5٪ من المتطلبات وفقًا للنهج القياسي.

2– التخفيض المتزامن في أوزان المخاطر الموحدة لقروض الرهن العقاري مُنخفضة المخاطر.

3 –نسبة الرفع المالي المرتفعة للبنوك العالمية ذات أهمية النظامية مع زيادة تعادل 50٪ من نسبة رأس المال المعدل للمخاطر.

4 – مزيد من الإفصاح المفصل عن الاحتياطيات والإحصاءات المالية الأخرى.

ستدخل هذه الإصلاحات حيز التنفيذ اعتبارًا من كانون الثاني (يناير) 2023 باستثناء أرضية المخرجات، والتي يتم إدخالها على مراحل، لتصبح سارية المفعول بالكامل في 1 يناير 2027.

[1] – بوابة اقتصادية ، ويكيبيديا ، آخر تعديل لهذه الصفحة كان يوم 25 نوفمبر 2021، الساعة 05.17 https://ar.wikipedia.org

المطلب الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بتحسين جودة المعلومات المالية:

من بين أسباب التلاعب في المعلومات المالية هو الخلل في هيكلة الرقابة الداخلية، نتيجة لارتباط أجهزة الرقابة الداخلية بالإدارة باعتبارها من صنعها وليس رقيبا عليها. مما جعل الإدارة في وضع خاص لارتكاب الاحتيال بسبب قدرتها على التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية وإعداد معلومات مالية احتيالية من خلال تجاوز أنظمة الرقابة التي خلافا لذلك تبدو أنها تعمل بفعالية، ومع ذلك يمكن أن يحدث غش للإدارة حتى في ظل وجود نظام جيد للرقابة الداخلية، والسبب في ذلك أن الإدارة يمكن أن تتغلب أو بالأحرى تقهر إجراءات الرقابة، ومن ثم فان هذا النوع من الغش والاحتيال يكون من الصعب اكتشافه على الرغم من كونه ذا تأثير كبير على مصداقية المعلومات المالية ، ولردع الغش في القوائم المالية يجب إعادة النظر في هيكلة الرقابة الداخلية، بحيث لا يكون المدقق جزءا من الإدارة وانما رقيبا عليها من خلال إيجاد نظام للتحكم المؤسسي، وتأتي أهمية التركيز على فعالية الرقابة الداخلية لكونها تمثل خط الدفاع الأول عن حقوق أصحاب المصالح من المساهمين و المستفيدين من المعلومات المالية، بحيث يرى الكثير من المهتمين بالرقابة الداخلية انه يجب ربطها بلجنة تدقيق مستقلة ذات خبرة عالية ، تكمن مواطن القوة للنظام الرقابي الداخلي في الإجراءات الفعالية التي يعمل بها من اجل منع واكتشاف الاحتيال و الغش.[1]

أصبحت المعلومات المالية الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية للمؤسسة ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، بحيث أصبحت عملية تدقيق الحسابات الخارجية للمعلومات المالية ذات أهمية بالنسبة للجهات المستفيدة من هذه المعلومات حيث يتوقف عمل المدقق الخارجي على اكتشاف الغش والتلاعبات وحالات الاختلاس حيث يقوم بإعطاء رأي محايد حول المركز المالي للمؤسسة. أن عملية المراجعة

[1] –جدي سمراء" **دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة عينة من مؤسسات الجزائر "** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص بنوك مالية ومحاسبة جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر 2017/2016، ص65.

للمعلومات المالية من قبل المدقق الخارجي لا يعني سقوط مسئوليتها عن الإدارة وإنما يعتبر رأيه حول هذه المعلومات مقياس لمدى صحتها ومصداقيتها ودرجة الثقة في الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات.[1]

مما ذكرناه سابقا فان المدقق الخارجي يساهم في تفعيل دور الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى تحسن جودة المعلومات المالية ويضمن مصداقيتها وبالتالي يمكن للأصحاب المصالح (المساهمين، المستفيدين....) الثقة بالمعلومات المالية واتخاذ القرار بناءا عليها.

فيما يلي سنتطرق إلى تعريف التدقيق الخارجي وأهدافه:[2]

تعريف التدقيق الخارجي:

عرّف التدقيق الخارجي بأنه تدقيق السجلات المالية للشركة حيث يقوم المدققون المستقلون بمهمة فحص صحة السجلات المالية للشركة بعناية من أجل معرفة ما إذا كان هناك أي خطأ في السجلات بسبب الاحتيال أو الخطأ أو الاختلاس ثم الإبلاغ عنه لأصحاب المصلحة في الشركة.

كما يشير التدقيق على أنه " عملية منهجية ومنظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية تضمن التطابق بين هذه العناصر والمعايير الموضوعة وتوصل نتائج الفحص للأشخاص المعنيين من أجل الوصول إلى التقرير حول عدالة تصور الميزانية وعدالة تصور الحسابات الختامية لنتائج أعمال الشركة عن الفترة المالية، ولهذا يقوم بها شخص خارجي عن الشركة.[3]

أهداف التدقيق الخارجي:

يشير (وليد خالد حميد العازمي) إلى أن أهداف التدقيق تتضمن ما يلي:[4]

أ. تحديد كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشاة .

---

[1]- سردوك فاتح "**دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية "دراسة حالة الشركة الجزائرية للالمنيوم بالمسيلة** " مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر 2004 ،ص 21 .

[2]- seychellesartaprojects.org https://ar. seychellesartprojects.org/1168-external-audit

[3]- حمادي نبيل "**التدقيق الخارجي كألية لتطبيق حوكمة الشركات دراسة حالة مجمع "صيدال" وحدة الدار لبيضاء بالجزائر العاصمة** " مذكرة مقدمة من ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر 2008/2007 ،ص62.

[4]-وليد خالد حميد العازمي" **أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي**" رسالة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة جامعة الشرق الأوسط كلية الاعمال نيسان الفصل الثاني 2012 ،ص16.

ب. تحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات المالية والتأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات المنشأة.

ت. الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية والخروج برأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر .

ث. الوصول إلى أهداف و الغايات ومراقبة الخطط الموضوعة من قبل أصحاب المشروع ومتابعة تنفيذها.

ج. حماية الأصول وتحقيق أكبر قدر من الإنتاجية عن طريق محو التبذير في جميع نواحي المشروع.

ح. تحديد مواطن الخطر.

بعد تطرق للتدقيق الخارجي سنتطرق إلى تعريف المدقق الخارجي مسؤولياته

أولا: مفهوم المدقق الخارجي:

يعرف المدقق الخارجي بأنه" الشخص الذي يملك شهادة سارية المفعول لممارسة مهنته أو عضوية في مكتب أو شركة مؤهلة للقيام بدور المحاسبُين القانونيُن، فهو شخص مؤهل ومدرب ومستقل ومحايد ومسؤول عن الرأي الفني الذي يبديه حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة على حقيقة المركز المالي لها. [1]

ثانيا: مسؤوليات المدقق الخارجي التي يتحملها عند الإخلال بمهنته:

تزايدت عدد القضايا المرفوعة ضد مزاولي مهنة التدقيق بشكل ملحوظ وساعد في ذلك تظافر عدة عوامل من أهمها حالات عدم الالتزام بتطبيق معايير الجودة اللازمة، أو عدم بذل العناية المهنية المعقولة والمطلوبة مما يؤدي إلى تحمل مسؤوليات مختلفة حسب الحالة.[2]

[1]– عباييبة أسماء "**اعتماد المدقق الخارجي على اعمال التدقيق الداخلي كألية لتفعيل الحوكمة حالة محافظي الحسابات في الجزائر** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المالية والمحاسبة جامعة عبد الحميد بن بديس مستغانم الجزائر 2020/2019 ،ص 21 .

[2]– لقويرة سمير" **مساهمة معايير ادلة الاثبات في تحسين جودة التدقيق الخارجي –دراسة ميدانية لآراء عينة من المدققين الخارجيين في الشرق الجزائري** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في علوم التسيير جامعة باتنة 1 الجزائر 2018.2019،ص 30.

فيما يلي سنلخص مسؤوليات المدقق الخارجي:[1]

1 المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات: وهي مسؤولية محافظ الحسابات تجاه زبائنه أي المؤسسات التي يراقبها أو تجاه الغير وهذا في إطار مهمة التدقيق القانوني ومبدأ الأساس القانوني للمسؤولية المدنية يتجلى من خلال النصوص التالية:

المادة 715 مكرر 14 من القانون التجاري:" مندوبو الحسابات مسؤولون، سواء إزاء الشركة أو إزاء الغير عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء واللامبالاة التي يكونون قد ارتكبوها في ممارسة وظائفهم ".

المادة 61 من القانون 10-01:" يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأديته مهامه "

وجاء في المادة 19 من قانون 10-01: " من واجبات المدقق أن يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل ما من شانه أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسات أو الهيئة.

2 المسؤولية الجنائية لمحافظ الحسابات: هي المسؤولية التي يتعرض لها المدقق الخارجي إذا نتج عن عمله ضررا بالمجتمع بشكل عام، ومن الأفعال:[2]

- إذا دون بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات قام بإعدادها في أثناء مزاولة المهنة.
- إذ وضع تقريرا مغايرا للحقيقة أو صادق على وقائع للحقيقة في أي وثيقة متعلقة بمزاولة المهنة.

إن المسؤولية الجنائية يتعدى الضرر فيها نطاق الرف الذي أعتمد على المعلومات المحاسبية التي تم مراجعتها أو تدقيقها إلى المجتمع عامة، ويلاحظ أن المسؤولية شخصية فكل من يقترف أحد أفعال التي يعاقب عليها القانون يتحمل هو شخصيا العقوبة.

3 المسؤولية التأديبية لمحافظ الحسابات:

يتعرض المدقق إلى هذا النوع من المسؤولية عن إخلاله بقواعد السلوك المهني وآداب المهنة والواجبات المهنية التي تنظمُ من قبل نقابات وجمعيات مهنة المحاسبة والتدقيق، وأقل العقوبات التي يمكن

---

[1]- بن يحي علي" **دور المدقق الخارجي في مراجعة المعلومات المالية وفقا للمعايير المطبقة في الجزائر**" أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية الجزائر 11 أكتوبر 2020 ،ص 98.

[2]- انس صلاح الدين "**دور المدقق الخارجي في مراجعة المعلومات المالية المرحلية وفقا للمعايير الدولية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية**" أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة الجزائر 2021/2020 ،ص 59.

أن يتعرض إلى المدقق عند مسائلته تأديبا وبالترتيب التصاعدي:[1]

- التنبيه
- الإنذار
- التوبيخ
- توقيف عن ممارسة المهنة لمدة معينة
- شطب الاسم من جدول الجمعية أو النقابة

مهام المدقق الخارجي:

تكمن مهام المدقق الخارجي في العناصر التالية: [2]

- تدقيق ومراجعة المعلومات المالية الخاصة بالشركة وتقديم التغذية الراجعة.
- التحقق من خلو البيانات المالية من أي أخطأ أو عمليات سرقة أو نسب أو احتيال.
- تقدمي التقارير والنتائج والاقتراحات بناء على مخرجات عمليات التدقيق الخارجي.
- تقييم البيانات والحالات المالية .
- فحص ومعاينات العمليات الداخلية التي تجري داخل الشركة.
- تقييم الأساليب والقرارات التي اتبعتها الشركة من أجل إدارة المخاطر.
- الإبلاغ في حال وجود أي عملية نصب أو احتيال.
- إجراء عملية التدقيق المختلف للأقسام حسب الحاجة.
- التحقق من صحة ودقة الميزان المالي والقوائم المالية الأخر.

فيما يلي سنتطرق لعلاقة مكونات هيكل الرقابة الداخلية بجودة المعلومات المالية:[3]

بيئة الرقابة الداخلية بجودة المعلومات المالية: يمكن القول بأن البيئة الرقابية السليمة تتبع التوجه والتفكير السليم للإدارة، كما وان الإدارة لها تأثير ذو أهمية على محتويات القوائم والتقارير المالية

[1]Ahmad M S M SH Almutairii " **RESPONSIBILITIES AND DUTIES OF THE EXTERNAL AUDITOR ONFINANCIAL PERFORMANCE: KUWAIT TELECOM COMPANY AS A MODEL"** Al-Qanatir: International Journal of IslamicStudies. Vol. 25. No. 1. January Issue (2022) P 118.

[2]-Ahmad M S M SH Almutairii, op cit,p118.

[3]- حسين هادي عنيزة مرتضي عبد الزهرة خنجر" **تأثير مكونات هيكل الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية دراسة استطلاعية لعدد من الوحدات الحكومية العراقية"** كلية الإدارة والاقتصاد العدد 60 اذار 2021 الكوفة، نَص 104.

وبالتالي فكلما توفرت البيئة السليمة القائمة على الثقة والنزاهةً في جودة المعلومات المحاسبية والداعمة لإجراءات وضوابط الرقابة والتدقيق الداخلي، انعكس ذلك إيجابا والقوائم المالية؛ والعكس صحيح أي كلما كان تفكير وفلسفة الإدارة غير سليم ولا يدعم الإجراءات الرقابيةً انعكس سلبا على جودة المعلومات المحاسبية.

أنشطة الرقابة وجودة المعلومات المالية: تتألف أنشطة الرقابة من السياسات والإجراءات التي تضمن الموظفين بتنفيذ توجيهات الإدارة من اجل تحقيق أهداف المؤسسة واتخاذ الإجراءات الأزمة لمواجهة ومعالجة المخاطر التي تتعرض لها كما تهدف الى حماية أصول المؤسسة كلما كانت إجراءات مناسبة يتم تنفيذها من قبل الموظفين توفرت على أثرها البيانات الدقيقة والموثوقة وكذلك المعلومات المحاسبية الموثوقة، والتقارير المالية ذات الجودة العالية.[1]

تقييم المخاطر وجودة المعلومات المالية: يتمثل في تحديد وتحليل المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات المالية ومدى توافقها مع مبدأ المحاسبة المقبول، بحيث تقوم الإدارة بتحديد وتحليل المخاطر ذات صلة بإعداد المعلومات المالية من أجل تحديد طرق الاستجابة لهذه المخاطر من أجل ضمان دقة هذه المعلومات وخلوها من الغش والتحريف.[2]

المعلومات والاتصال وجودة المعلومات المالية: يتكون نظام المعلومات من الإجراءات والسجلاتً التي أنشئت لتسجيل ومعالجة وإعداد التقارير المالية حول معاملات المؤسسة والمحافظة على الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين المتعلقة بذلك، ولتحقيق جودة المعلومات المالية يتطلب تحديد جميع المعاملات الصحيحة وتسجيلها وقياس قيمة هذه المعاملات بأسلوب يتيح تسجيلها في البيانات المالية كما يتم عرضها بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب.[3]

أنشطة المتابعة وجودة المعلومات المالية: تتطلب المراقبة دراسة مكونات الرقابة الداخلية التي تطبقهاً الوحدة الاقتصادية ودراسة تقارير التدقيق الداخلي وتقارير الجهات الرقابية الخارجية، والشكاوى المرسلة من الموظفين أو من أطراف أخرى، بغية الاستفادة منها لغرض تدعيم او ترصين الإجراءات

---

[1]– عبد السلام خميس بدوي **"اثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لاطارCOSO على تحقيق اهداف الرقابة الداخلية دراسة حالة منظمات الاهلية في قطاع غزة"** رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل جامعة الإسلامية غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة غزة فلسطين 2011، ص 37.

[2]– محمد حامد مجيد السامرائي" **اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان"**رسالة ماجستير في المحاسبة كلية الاعمال جامعة الشرق الأوسط الأردن 2016، ص26.

[3] – رانيا محمد عامر الشوا **"دور الرقابة الداخلية في زيادة فعالية الحوكمة في منضمات المجتمع المدني في قطاع غزة"** رسالة ماجستير في إدارة الاعمال كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الازهر غزة فلسطين 2016 ،ص 22.

الرقابية كما أن متابعة تحقيق دقة وموثوقية المعلومات تتحقق من خلال متابعة الإجراءات الرقابية الخاصة بالتقارير المالية، والتي هي من اهم الأهداف التي تسعى الرقابة الداخلية لتحقيقها.[1]

[1]- حسين هادي عنيزة مرتضي عبد الزهرة خنجر ، مرجع سبق ذكره، ص 104.

خلاصة :

تعتبر المعلومات المالية الركيزة الأساسية لعمليات التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات الاستثمارية و الائتمانية فهي عبارة عن بيانات يتم معالجتها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي فهي تساعد مستخدميها في زيادة قدرة على اتخاذ القرارات المناسبة.

و تتصف هذه المعلومات بالجودة لما تمتلكه من خصائص الملائمة و الموثوقية إضافة إلى خصائص ثانوية : القابلية للمقارنة و الاتساق و الثبات، كما قمنا بذكر طرق قياس جودة هذه المعلومات المتمثلة في المنفعة والدقة، الفعالية ، التنبؤ و الكفاءة بالإضافة إلى عوامل التي تأثر على جودة المعلومات المالية.

و في الأخير تطرقنا إلى تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية و التي تهدف إلى تحسين أساليب الفنية للرقابة في أعمال البنك و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

و للرقابة الداخلية دور كبير في تحسن جودة المعلومات المالية و ذلك من خلال دور المدقق الخارجي الذي يقوم بمراجعة المعلومات المالية و التحقق من خلوها من أي خطأ وكذلك من خلال دراسة مكونات الرقابة الداخلية ، فكلما كانت الرقابة الداخلية فعالة في المؤسسة كانت المعلومات المالية ذات جودة و فعالية.

الفصل الثالث:

تحليل دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية

تمهيد:

لقد عمدنا في الفصلين السابقين للدراسة النظرية تسليط الضوء على اهم عناصر إشكاليتنا، ما حاولنا الربط فيما بينها بتوضيح الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية.

كما نحاول في هذا الفصل إسقاط المفاهيم النظرية السابقة، ومحاولة مطابقتها مع واقع البنك الوطني الجزائري كونه مؤسسة اقتصادية يهتم في تطبيق الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومات المالية

لذا قسمنا الفصل إلى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: نظرة عامة لعينة الدراسة

المبحث الثاني: تحليل دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية في البنك الوطني الجزائري

المبحث الأول: نظرة عامة لعينة الدراسة :

المطلب الأول: عموميات عن البنك الوطني الجزائري BNA

تعريف و نشأة البنك الوطني الجزائريBNA :

إن من اهداف حرب الاستقلال الجزائرية تحديد الطريق الاشتراك، ولا شك تنفيذ سياسة الاقتصاد قائم على التخطيط يفترض إلغاء سيطرة البنوك الفرنسية، فكان يعني ذلك ضرورة تأميم المصارف الفرنسية، وانسجامها مع هذه السياسة، تأسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الأشياء بمفهوم شركة وطنية ذلك من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5% ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في راس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الاعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة.....إلخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 ل 12جانفي 1988 و قانون 88-119 ل 21 جوان 1988 وقانون 88_177 ل 28 سبتمبر 1988 و القانون التجاري ، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار (ب و ج – **bna**).

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث إنتقل من 14600 مليار دينار جزائري الى 41600 مليار دينار جزائري، وفي شهر جوان 2018 تم رفع راس مال البنك من 41600 مليار دينار جزائري الى 150000 مليار دينار جزائري. [1]

[1]- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz /ar

المبحث الثاني: تحليل دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية

المطلب الأول: دراسة صدق وثبات الاستبيان

منهجية الدراسة:

لغرض اختبار وتحليل دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية اعتمدت الطالبتان على صياغة وتطبيق أداة استبانة، اختص الجزء الأول في المعلومات العامة عن المستجوبين إما الجزء الثاني اختص بمجموعة من الأسئلة وزعت على محورين، ليتم على طريقها أخذ أراء مجموعة من مدراء وموظفين وعاملين في بنك الوطني الجزائري بتيارت، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية لبيانات المجمعة في استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية لدراسات الاجتماعية(spss) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

مجتمع الدراسة وعيناتها:

تكون مجتمع الدراسة من موظفي البنك الوطني الجزائري BNA في ولاية تيارت حيث بلغ حجم العينة 30 مفرد ،وتم اعتماد في اختيار عينة الدراسة على أسلوب العينة الملائمة (conveneince sample) وهي العينة التي يكون فيها اختيار وحدات المجتمع على أساس السهولة و الملائمة من خلال توفر اشخاص المراد توزيع الاستبانة عليهم داخل البنك.

أدوات الدراسة:

لغرض الحصول على بيانات ومعلومات لتنفيذ مقاصد الدراسة، تم الاعتماد على الأدوات التالية:

1. المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسات والمقالات والرسائل الجامعية والكتب العلمية الأجنبية والعربية المتخصصة بموضوع الدراسة.
2. الاستبانة، هي أداة قياس تم الاعتماد في تصميمها على أراء مجموعة من الكتاب والباحثين في مجال الموضوع للحصول على البيانات الأولية والثانوية اللازمة لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة، تم الاعتماد على استبانة حول "دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات

المالية في ظل معايير بازل " دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA في ولاية تيارت.

حيث تتكون الاستبانة من ثلاثة أقسام، وهي على النحو التالي:

القسم الأول: عبارة عن معلومات عامة عن المستجيب (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادة المهنية، المسمى الوظيفي، الخبر المهنية)

القسم الثاني: هو عبارة عن المحور الأول للدراسة(مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تفعيل دور المدقق الخارجي) و يتكون من 10 فقرات.

القسم الثالث: هو عبارة عن المحور الثاني للدراسة (مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تقييم المخاطر) ويتكون من 10 فقرات.

المعالجة الإحصائية المستخدمة:

تختلف أساليب التحليل الاحصائي من حيث شمولها، وعمقها وتعقيدها لاختلاف الهدف من اجرائها. وبغية الوصول الى مؤشرات معتمدة تدعم اهداف الدراسة فرضياتها فقد تم فحص البيانات وتبويبها وجدولتها لتسهيل التعامل معها بواسطة حاسوب، تم استشارة متخصص في الجانب الاحصائي، ومعالجة بيانات لغرض اختبار نموذج الدراسة وفرضياتها، حيث تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) Statistical Package For Social Science لتحليل بيانات الاستبانة للحصول على مخرجات جميع أسئلة الاستبانة لمعرفة مدى موافقة افراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المختلفة:

- معامل Crombach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
- متوسطات حسابية وانحرافات معيارية من اجل الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة أهمية النسبية
- اختبار ال T لعينة واحدة One Sampel T-test

صدق وثبات الاستبانة:

تم تقنين فقرات الاستبانة، للتأكد من صدقها وثباتها كالتالي:

أ. صدق الاستبانة: لقد قامت الطالبتان بعرض الاستبانة على الأستاذ المشرف على مستوى جامعة ابن خلدون تيارت، استجابت الطالبتان لآراء الأستاذ وأجري ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاته، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية ليتم تطبيقها على عينة الدراسة.

ب. ثبات الاستبانة: استخدمت الطالبتان طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3– 1معاملات ثبات وفقا لطريقة الفا كرونباخ

قيمة ألفا كرونباخ	المتغيرات
0.755	كل العناصر
0.704	المحور الأول
0.875	المحور الثاني

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات spss .

واضح من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان 755، و هذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، و يكون الاستبيان في صورته النهائية قابلا للتوزيع، و بذلك نكون قد تأكدنا من صدق و ثبات الاستبيان الموجه للدراسة ، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان و صلاحيته لتحليل النتائج و الإجابة على أسئلة الدراسة.

تحليل خصائص عينة الدراسة:

3. للتعرف على توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية وكانت النتائج كالتالي:

المطلب الثاني: دراسة وضعية العينة

الجدول رقم 3– 2: توزيع العينات حسب المؤهل العلمي

Valide	Fréquence	Pourcentage
بكالوريا	7	23.3
ليساس	9	30.0
ماستر	14	46.7
Total	30	100.0

الشكل رقم 3– 1 توزيع العينات حسب المؤهل العلمي

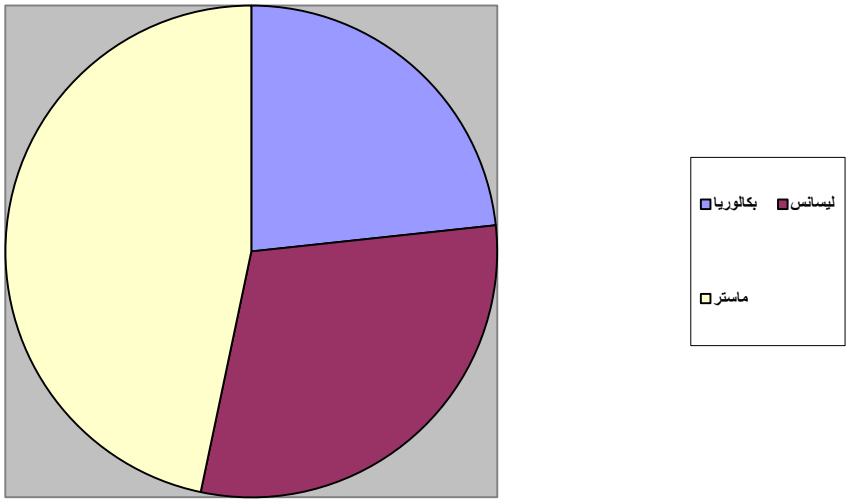

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 و الشكل 01 الخاص بالتمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة الماستر حيث بلغ عددهم 14 أي ما نسبته 46,7 %بينما بلغ عدد حاملي ليسانس 9 والبكالوريا 7 أي ما نسبته 30%

و 23,3 %على التوالي.

الجدول رقم 3– 3: توزيع العينات حسب التخصص العلمي

Valide	Fréquence	Pourcentage
محاسبة	7	23.3
علوم مالية	11	36.7
إدارةأعمال	1	3.3
أخرى	11	36.7
Total	30	100.0

الشكل رقم 3– 2توزيع العينات حسب التخصص العلمي

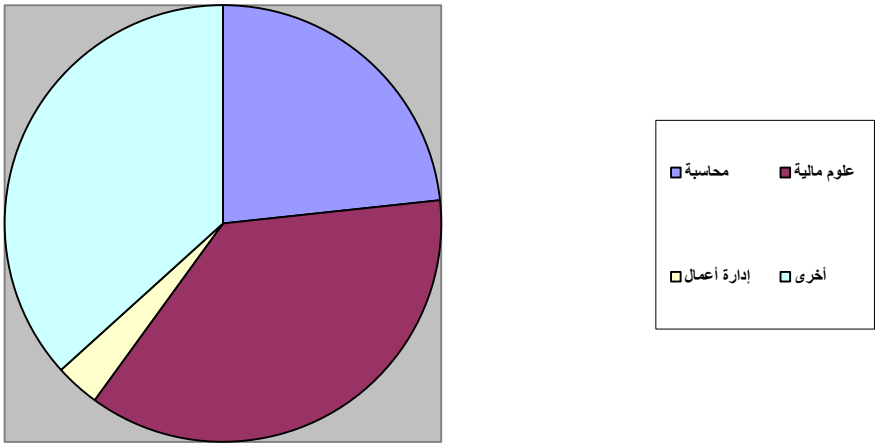

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 و الشكل رقم 02 نلاحظ أن العدد الأكبر من المستجيبين هم من اختصاص علوم اقتصادية و تأمينات و بنوك والتخصصات الأخرى بعدد11 بنسبة 36,7 %و تاليها اختصاص محاسبة بعدد7 بنسبة 23,3 %، بينما كانت نسبة 3،3% من اختصاص ادارة أعمال و عددها فرد واحد من أفراد العينة.

الجدول رقم 3– 4توزيع العينات حسب الوظيفة

Valide	Fréquence	Pourcentage
مراجع داخلي	2	6.7
مدير مالي	1	3.3
رئيس قسم المراجعة الداخلية	5	16.6
أخرى	22	73.3
Total	30	100.0

الشكل رقم 3– 3توزيع العينات حسب الوظيفة

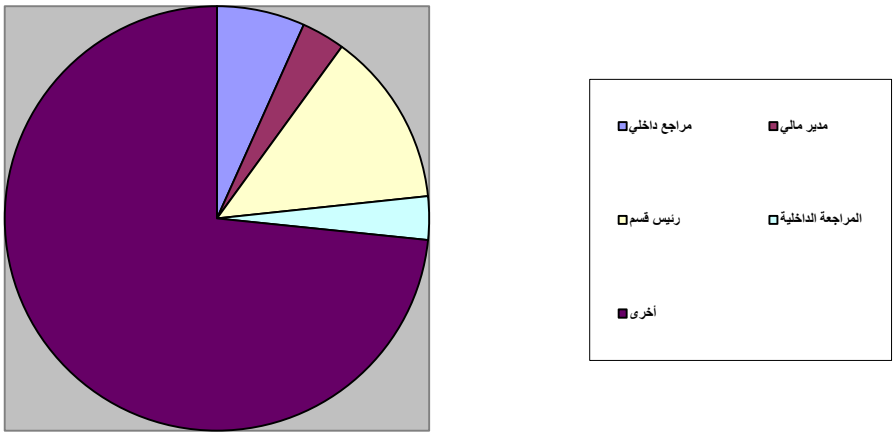

يبن الجدول رقم 04 والشكل 03 أن 73,3 %من أفراد العينة تتمثل وظيفتهم إما مكلف بالزبائن أو مكلف بالدراسات أو رئيس مصلحة أو أمين صندوق أي ما يعادل 22 فرد، في حين نجد 2 تتمثل مهنتهم في مراجع داخلي بنسبة 6,7 %ثم تليها وظيفة رئيس قسم المراجعة الداخلية البالغ عددهم 5 بنسبة 16.6%، وتليها وظيفة المدير المالي.

الجدول رقم 3– 5: توزيع العينات حسب الخبرة المهنية

Valide	Fréquence	Pourcentage
أقل من 5 سنوات	9	30.0
من 5 إلى 10 سنوات	11	36.7
أكثر من 10 سنوات	10	30.3
Total	30	100.0

الشكل رقم 3– 4: توزيع العينات حسب الخبرة المهنية

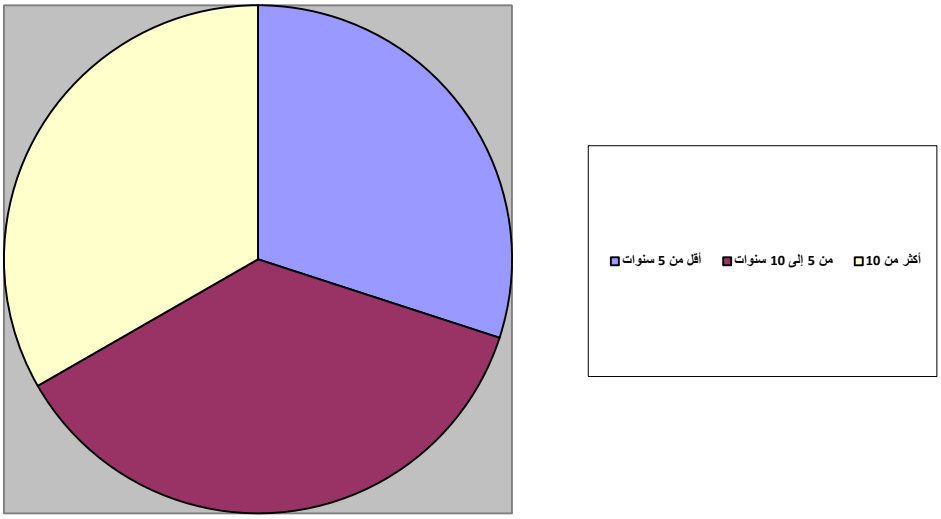

يبين الجدول رقم 05 و الشكل 04 من أن أفراد العينة تتراوح خبرتهم أقل من 5 سنوات 09 أفراد أي ما يعادل 30% ، في حين نجد 11 فرد تتراوح خبرتهم المهنية من 05 إلى 10 سنوات بنسبة 36,7 %و نسبية 30,3% ممن تتراوح خبرتهم أكثر من 10 سنوات أي ما يعادل 10 أفراد.

الجدول رقم 3– 6 توزيع العينات حسب الشهادة المهنية

Valide	Fréquence	Pourcentage
ماستر مهنية	7	23.3
أخرى	15	50.0
لا يوجد	8	26.7
Total	30	100.0

الشكل رقم 3– 5: توزيع العينات حسب الشهادة المهنية

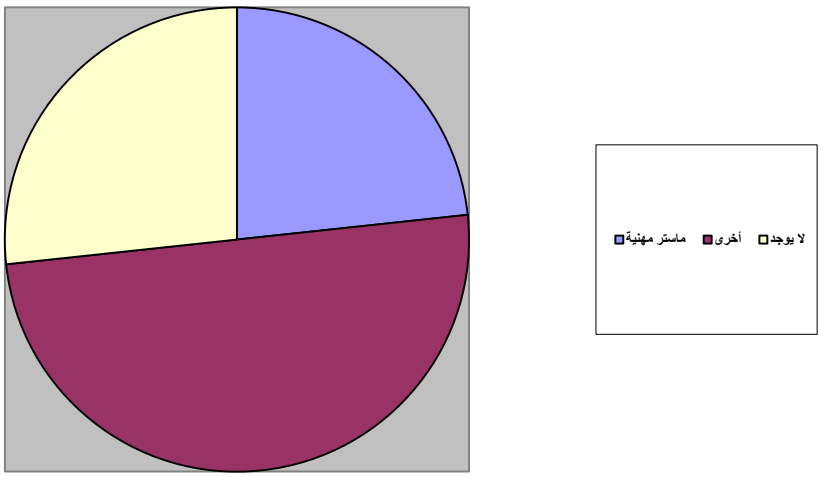

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 و الشكل رقم 05 أن أغلبية أفراد العينة و بنسبة 50% لديهم شهادات مهنية أخرى(DES) البالغ عددهم 15 بينما بلغ عدد المتحصلين على شهادة ماستر المهنية 7 بنسبة 23,3 %في حين كانت نسبة 26,7 %من الفئة الغير المتحصلة على شهادة مهنية البالغ عددهم 8.

الجدول رقم 3– 7توزيع العينات حسب العمر

Valide	Fréquence	Pourcentage
أقل من 25 سنة	1	3.3
من 25 إلى 40 سنة	17	56.7
أكثر من 40 سنة	12	40.0
Total	30	100.0

الشكل رقم 3– 6: توزيع العينات حسب الخبرة العمر

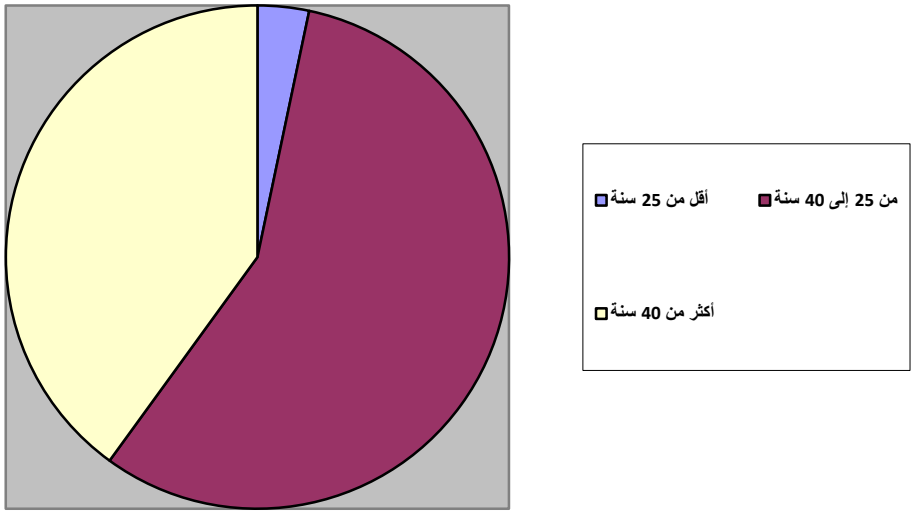

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 و الشكل 06 الخاص ب التمثيل البياني لأفراد العينة حسب العمر أن أغلبية أفراد العينة محصورين من الفئة العمرية (من 25 إلى 40 سنة) حيث بلغ عددهم 17 أي ما نسبيته 56,7 %و هي نسبة مرتفعة بينما بلغ عدد حاملي العمر (أكثر من 40 سنة) بلغ 12 أي ما نسبته 40 % ، أما بالنسبة للفئة العمرية أقل من 25 سنة فقد بلغ فرد واحد من أفراد العينة.

المطلب الثالث: استجابة أفراد العينة واختبار الفرضيات

المحور الأول: مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تفعيل دور المدقق الخارجي

يتكون هذا المحور من مجموعة من فقرات والتي عددها 10 حيث يهتم المحور بمعرفة مدى مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تفعيل دور المدقق الخارجي و من الجدول سوف نطلع حول اراء العينة في هذه الفقرات.

الجدول رقم 3– 8نتائج درجة استجابة عينة الدراسة لفقرات المحور الأول

أسئلة المحور	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
هل ترى استقلالية وحيادية المدقق الخارجي تعزز الثقة في الراي الذي يبديه	30	2,3667	0,88992	0,16248
يقوم المدقق الخارجي بتوضيح سوء تطبيق الاجراءات التنظيمية في نظام الرقابة الداخلية	30	2,2000	0,71438	0,13043
يتم تطوير نظام الرقابة الداخلية باستمرار داخل المؤسسة	30	2,1667	0,74664	0,13632
يوجد صعوبة في تطبيق اجراءات نظام الرقابة الداخلية	30	3,2000	0,84690	0,15462
تتصف معلومات المالية في المؤسسة ببساطة وسهولة الفهم من طرف جميع المستخدمين	30	2,6333	0,85029	0,15524
وجد اجراءات تهدف الى تحسين جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية	30	2,4000	0,89443	0,16330
احتياجاتكم للمعلومات المالية تصلكم في الوقت المناسب وبشكل موثوق	30	2,4333	1,04000	0,18988
تغطي المعلومات المالية المقدمة كل اوجه نشاط المتعلقة بالعمل بالمؤسسة	30	2,5333	0,93710	0,17109
هل يعتمد المدقق الخارجي في تقريره على راي المدقق الداخلي	30	2,7333	0,86834	0,15854
هل يخضع تقرير المدقق الخارجي للجنة التدقيق الخارجي	30	2,7000	0,79438	0,14503
النتيجة الكلية		2,53	0,89	0,152

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

الفقرة 01: جاءت الاجابات في الفقرة الأولى بموافق بنسبة 50% وبمتوسط حسابي قدره 2,36 وانحراف معياري قدره 0,88 هذا يعني أن أغلب الموظفين يرون أن استقلالية وحيادية المدقق الخارجي تعزز الثقة في الرأي الذي يبديه.

الفقرة02: جاءت الإجابات في الفقرة الثانية بموافق بنسبة 66,07 %و متوسط حسابي 2,20 كما بلغ انحراف معياري0,71هذا يعني أن أغلب الموظفين يرون أن للمدقق الخارجي دور في توضيح سوء الإجراءات التنظيمية في نظام الرقابة الداخلية.

الفقرة 03: حصلت الفقرة الثالثة على موافقة بنسبة 63,3 %حيث بلغ متوسط حسابي 2,16 و انحراف معياري 0,74 هذا يعني أن أغلب الموظفين يرون أنه يتم تطوير نظام الرقابة الداخلية باستمرار داخل المؤسسة.

الفقرة04: حصلت الفقرة الرابعة على غير موافق بنسبة 43,3 %حيث بلغ متوسط حسابي 3,20 كما بلغ الانحراف المعياري 0,84 هذا يعني أن أغلب الموظفين يرون أنه لا يوجد صعوبة في تطبيق اجراءات نظام الرقابة الداخلية

الفقرة 05: جاءت الفقرة الخامسة على موافقة بنسبة 50% حيث بلغ متوسط حسابي 2,63 وانحراف معياري 0,85 هذا يعني أن أغلب الموظفين يرون أن المعلومات المالية في المؤسسة تتصف بسهولة الفهم و البساطة.

الفقرة 06: جاءت الفقرة السادسة على موافقة بنسبة 63.3 %حيث بلغ المتوسط الحسابي 2,40 وانحراف معياري 0,86 وهذا يعني أن اغلب الموظفين موافقين على أن هناك اجراءات تهدف الى تحسين جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

الفقرة 07: بلغت نسبة هذه لفقرة 53,3 %موافق كما بلغ المتوسط الحسابي 2,40 و بلغ الانحراف المعياري 0,89 مما يعني ذلك ان الموظفين متفقين على احتياجاتهم للمعلومات المالية تصلهم في الوقت المناسب وبشكل موثوق

الفقرة 08: حصلت هذه الفقرة على 53,3 % موافق، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2,53 بانحراف معياري قدره 0,93 وهذا يعني أن الموظفين موافقين على ان المعلومات المالية المقدمة تغطي كل اوجه نشاط المتعلقة بالعمل بالمؤسسة

الفقرة 09: بلغت هذه الفقرة بنسبة 40% محايد حيث كان المتوسط الحسابي 2,73 وانحراف معياري قدره 0,86 هذا يعني أن الموظفين حياديين على ما تنص به هذه الفقرة " هل يعتمد المدقق الخارجي في تقرير على راي المدقق الداخلي"

الفقرة 10: جاءت هذه الفقرة بنسبة 50% محايد، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2,70 وانحراف معياري قدره 0,79 وهذا يعني ان الموظفين حياديين على ما جاءت به هذه الفقرة " هل يخضع تقرير المدقق الخارجي للجنة التدقيق الخارجي"

المحور الثاني: تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تقييم المخاطر

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الاستبيان المتعلقة بمساهمة الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تقييم المخاطر.

الجدول رقم 3– 9النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني

العبارات	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
يساعد نظام الرقابة الداخلية الادارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل الادارة	30	2,0000	0,69481	0,12685
يقوم نظام الرقابة الداخلية بتحديد المخاطر الرئيسية على مستوى مراكز العمل	30	1,9667	0,55605	0,10152
يقوم نظام الرقابة الداخلية بتحديد اليات لتقييم كافة المخاط	30	2,1333	0,68145	0,12441
يتم تحليل المخاطر من خلال تحديد احتمالية حدوثها و درجة تأثيرها على تحقيق الاهداف	30	2,2000	0,76112	0,13896
يتم تبليغ اهداف البنك الى الموظفين و مجلس الادارة	30	2,4333	1,19434	0,21805
لتحقق المستمر من الاسباب التي ساهمت في نشؤ المخاطر واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها ومنع تكرارها	30	2,3000	0,83666	0,15275
وجود ادارة كفؤ تمتلك المهارة في اتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة المخاطر الداخلية و الخارجية	30	2,2000	0,96132	0,17551
تقدم الرقابة الداخلية تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر الى لجنة المراقبة	30	2,4667	0,97320	0,17768
توجد اجراءات رقابية وقائية بحيث تمنع وقوع الحدث غير الملائم	30	2,5667	1,04000	0,18988
يتم مراعات التكاليف المصاحبة لعملية اقامة نظام رقابة داخلية	30	2,5333	0,93710	0,17109
النتيجة الكلية		2,277	0,86	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج مخرجات spss .

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه جاءت إجابات كل الفقرات بموافق حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذه الفقرات 2,277 وانحراف معياري قدره 0,86 وهذا يدل على موافقة الموظفين عل أنه تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تقييم المخاطر.

التحليل الاحصائي الاستدلالي:

اختبار الفرضيات: لغرض اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة

اختبار الفرضية الفرعية الاولى: تنص الفرضية الفرعية الاولى على ما يلي:

H0: لا تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تفعيل المدقق الخارجي

H1 :تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تفعيل دور المدقق الخارجي.

حيث أن نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-10 : نتائج إ اختبار (T) للمحور الأول

البيانات	المتوسط الحسابي	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المحور الاول	2,53	3,29	2,75639	29	0,04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات SPSS

من خلال الجول أعلاه يتضح لنا أن قيمة T بلغت(t= 3,29) عند درجة حرية (ddl=29) تحت مستوى معنوية (sig= 0,04)

و عليه و بموجب قاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية و العكس، و بما أن T المحسوبة (3,29) أكبر من T الجدولية (2,75639)، و قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0,04) أقل من (0,05).

القرار: نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة، أي انه تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تفعيل دور المدقق الخارجي.

و بناء على ما سبق فإننا نقبل الفرضية و التي موضوعها:

" تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تفعيل دور المدقق الخارجي"

و عليه يمكننا القول بأنه تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال الدور الهام للمدقق الخارجي المتمثل في تدقيق و مراجعة المعلومات المالية والتأكد من خلوها من الأخطاء او عمليات الاختلاس و الاحتيال.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تنص الفرضية الفرعية الثانية على ما يلي:

H0: لا تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تقييم المخاطر

H1: تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تقييم المخاطر

حيث ان نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول التالي:

جدول 3- 11: نتائج اختبار (T) للمحور الثاني

البيانات	المتوسط الحسابي	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المحور الثاني	2,27	5,05	2,75639	29	0,0061

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات SPSS

من خلال الجول أعلاه يتضح لنا أن قيمة T بلغت (t=5,05) عند درجة حرية (ddl=29) تحت مستوى معنوية (sig=0,0061)

و عليه و بموجب قاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (T) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية و العكس ، و بما أن T المحسوبة(5،05) أكبر من T الجدولية (2،75639) و مستوى الدلالة المحسوبة (0،0061) أقل من (0،05) .

القرار: نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة، أي أنه تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تقييم المخاطر .

و عليه يمكن القول بأن وجود نظام رقابة فعال يؤدي إلى تقليل من المخاطر .

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية الدراسة الميدانية التي قمنا بها عن طريق توزيع استمارة استبيان وتحليل الإجابات المتوصل اليها واستخلاص النتائج المتعلقة بتحليل فقرات الاستبيان والمتمثلة في العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية، وكذا مدى توفر الفعالية والكفاءة في الرقابة الداخلية من أجل الحصول على معلومات موثوق بها.

فقد تم الوصول وجود اتفاق على أن الرقابة الداخلية تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للبنك وذلك من خلال الالتزام بالإجراءات والسياسات المسطرة من قبل البنك مما يساعد في اتخاذ القرارات.

خاتمة

خاتمة

تمنح المؤسسات المصرفية أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها و حقوقها مع كبر حجمها ، و ذلك للحفاض على بقائها و استمراريتها هذا ما أدى إلى ضرورة وضع نظام رقابي فعال الذي يساهم في منع الاختلاسات و التلاعبات، كما يوفر هذا النظام الضمانات الكافية بأن المعلومات المالية صحيحة و يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، من خلال وهذا ما حاولنا إبرازه من خلال دراستنا لهذا الموضوع .

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية لهذا الموضوع كانت النتائج كالآتي:

1 وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين الرقابة الداخلية وتفعيل دور المدقق الخارجي وجودة المعلومات المالية للبنك الوطني الجزائري BNA .

2 وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (تقييم المخاطر) وجودة المعلومات المالية للبنك الوطني الجزائري BNA .

3 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وجودة المعلومات المالية عند مستوى دلالة 05،0 في البنك الوطني الجزائري BNA

4 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وتفعيل دور المدقق الخارجي وجودة المعلومات المالية عند مستوى الدلالة 05،0 في البنك الوطني الجزائري BNA

5 اتضح ان البنك الوطني الجزائري BNA تتمتع بجودة نظام رقابي فعال يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية

6 يهتم المدقق الخارجي بمخاطر التلاعب بالمعلومات المالية لدى البنك الوطني الجزائري BNA

7 النظام الرقابي يساهم في تعزيز الثقة في المعلومات المالية للبنك الوطني الجزائري

8 المعلومات المالية يتم عرضها بشكل واضح ومفهوم بحيث تتلاءم مع مستخدمي تلك المعلومات

التوصيات:

بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة نقترح بعض التوصيات:

1. ضرورة تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية ذلك لحماية أصول المؤسسة .

2. وضع برامج رقابية جيدة و إجراء مراقبة دورية لها.
3. ضرورة قيام مديري الادارات المختلفة في البنك بالتنسيق و التعاون مع دائرة الرقابة الداخلية الموجودة في مختلف المعاملات المصرفية.
4. تقييم المخاطر التي تواجهها البنوك بصورة مستمرة من قبل قسم التدقيق الداخلي لتفادي تجاوز تلك الاخطار و خروج السيطرة عنها و بالتالي سيترتب عليها اثار على طبيعة العمل القائم داخل البنك.
5. تبسيط المعلومات المالية ليتم فهمها من قبل مستخدميها.
6. ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية في وقتها، حتى لا تفقد أهميتها.
7. ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق الداخلية.

أفاق الدراسة :

ركزت هذه الدراسة على إشكالية دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية في ظل معايير بازل، وحاولنا الإجابة عنها اعتمادا على الملاحظة و المقابلة الشخصية مع موظفي بنك الوطني الجزائري لولاية تيارت . تراءت لنا بعض المواضيع التي يمكن أن تكمل هذا العمل نذكر منها:

- تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية.
- الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر.
- دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظام الرقابة الداخلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. عبد الفتاح الصحن , ومحمد السيد سرايا "**الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي**" الدار الجامعية , مصر , 1998.
2. خالد امين عبد الله "**التدقيق والرقابة في البنوك** "دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2012.
3. العميرات أحمد الصالح" **المراجعة الداخلية– اطار النظري والمحتوى السلوكي**" دار البشير، دمشق، سوريا، 1990 .
4. حسين احمد الدحدوح حسين يوسف القاضي "**مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية**" الجزء الأول، دار الثقافة للنشر و التوزيع.
5. محمد التهامي طواهر مسعود صديقي "**المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري و الممارسة التطبيقية** " ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر.
6. نادر شعبان إبراهيم السواح" **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**" الدار الجامعية ، 2006.
7. د، خالد راغب الخطيب" **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية و الداخلية في القطاع العام و الخاص** " مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ,جامعة البتراء، الطبعة الأولى 2010م.
8. عبد الفتاح صحن" **أصول مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية** " دار انشر الثقافة.
9. عبد الفتاح محمد الصحن سمير كامل" الرقابة والمراجعة الداخلية" دار الجامعة الجديدة للنشر2001.
10. خالد امين عبد الله " **التدقيق والرقابة في البنوك**" دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2012.
11. مجموعة من الطلاب " دراسة بحثية في تقييم نظام الرقابة الداخلية" العلوم الكمبيوترية، الكتب المطبوعة،2019.
12. محمد سمير الصبان" **نظرية المراجعة واليات التطبيق**" الدار الجامعية الإسكندرية 2003.
13. خلف عبد الله الواردات " **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا للمعايير التدقيق الداخلية الدولية**" مؤسسة الوراق 2006 الطبعة الأولى ص 171 ,172.
14. امين السيد احمد لطفي " **المراجعة بين النظرية والتطبيق**" الدار الجامعية شارع زكريا غنيم الإبراهيمية الإسكندرية مصر، 2006.

15. محمد احمد كاسب خليفة "**حوكمة الشركات ما بين التمويل و التدقيق الداخلي**" دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر 2020.

16. 1- ا.د. حامد نور الدين ، ا.عمارة مريم " **التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الإقتصادية** " الطبعة الأولى ، در زهران للنشر و التوزيع الأردن ، 2016.

17. إدريس عبد السلام اشتوي" **المراجعة معايير و إجراءات** "الطبعة 5، دار الكتب الوطنية، ليبيا ، ،2008.

18. جازم هاشم الألوسي " **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**" الطبعة1، دار الكتب الوطنية، 2003.

19. عبد الرزاق محمد قاسم" **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** "دار الثقافة للنشر والتوزيع 2009.

20. فياض حمزة رملي "**نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية** " الاباي للنشر و التوزيع شركة مطابع السودان للعملة 2011.

21. رعد عبد الله الطائي، عيسى قدادة "**إدارة الجودة الشاملة**" اليازوزي 2008.

22. يوسف محمود جربوع "**نظرية المحاسبة الفروض المفاهيم، المبادئ، المعايير** " الطبعة الثانية ،حقوق التأليف والطبع و النشر محفوظة للمؤلف 2014.

23. فائزة لعراف" **مدى تكيف النظام الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة (مع إشارة إلى أزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)**" دار الجامعة الجديدة الأزاريطة- الاسكندرية ، مصر 2013.

24. محمد محمود المكاوي" **البنوك الإسلامية و مأزق بازل من منظور المطلوبات و الاستيفاء مقررات بازل 1.2.3**" دار الفكر و القانون، منصورة برج آية 2011.

25. عبد المطلب عبد المجيد" **العولمة واقتصاديات البنوك**" الدار الجامعية 84 شارع ذكريا غانم، 2005.

26. حاكم محسن محمد "**حوكمة البنوك واثرها في الأداء و المخاطر**" دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع الطبعة 2013 عمان الأردن 2012 .

27. أحمد شعبان محمد علي "**انعكاسات المتغيرات العاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية – تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)**" الدار الجامعية للطباعة والنشر 2007.

28. بلية لحبيب "**إدارة الجودة الشاملة المفهوم – الأساسيات – شروط التطبيق** " الأكادمية الحديثة للكتاب الجامعي جامعة مستغانم – الجزائر.

المجلات

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02 القانون 01/88 الصادر بتاريخ 1988/01/12.
2. خالد صباح علي, حسين علي محسن، ثامر كاظم عبد الرضا" **نموذج مقترح لتقويم إدارة مخاطر الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية على وفق إطار coso**" مجلة جامعة جهان- أربيبل العلمية, اصدار خاص-العدد:2(ء-A),ايلول 2018.
3. مرتضى عبد الزهرة خنجر" **تأثير مكونات هيكل الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية (دراسة استطلاعية لعدد من الوحدات الحكومية العراقية**" العدد 60 آذار 2021.
4. المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا(INTOSAI).
5. الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر من أجل النزاهة العامة في منظمة الشرق الأوسط وشمال افريقيا OECD2019.
6. بوطورة فضيلة " **علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة**" مجلة الدفاتر الاقتصادية المجلد 6، العدد 10 جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، 2015/03/31.
7. حنيش إسماعيل " **أهمية التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية**" مجلة دراسة اقتصادية المجلد18 العدد03 2020 ص 72 ،73.

8. اعمر بن موسى ، محمد عجيلة " **مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفري الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة"** مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 2 العدد 01، 2020

9. دليل تدقيق رقم (4) دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية ، العراق ، 2000/7/15.

10. مسعود كسكس ، قداري زرياني ، اسماعيل قزال " **تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2018**" مجلة إضافات اقتصادية المجلد 3العدد 02 (2019).

11. كحول صورية" **دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية** "مجلة العلوم الإنسانية العدد 49 جامعة محمد الخيضر بسكرة الجزائر ديسمبر 2017

12. إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعوم، "**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق** "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 30 بغداد العراق 2012

13. د، لمين تغليسيه، ا، طارق وهابي، "**اثر جودة المعلومات المالية على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الجزائرية**" مجلة البحوث في المالية والمحاسبة المجلد 3 العدد 2 سنة 2018.

14. عثمان بن سيد أحمد " **مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية – دراسة ميدانية لأراء عينة من المهنيين و الأكاديميين في الجزائر–**" Revue des Réformes Economiques et Intégration

En Economie Mondiale , Vol 15 N°1. Année 2021

EISSN 2600- 6502

15أحمد قايد نور الدين، هلالي اسلام" **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية** " مجلة اقتصاد المال و الأعمال- المجلد4. العدد1، جامعة الشهيد حمة الأخضر بالوادي، الجزائر.

16 اسماعيل عثمان شريف" **موثوقية المعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية"** دراسة حالة سوق الأوراق المالية السعودية"، مجلة كلية التنمية البشرية العدد التاسع الجزء9 و9 الكترونيا، جماعة أم درمان الاسلامية –كلية العلوم الإدارية –قسم المحاسبة– السودان.

17 سمان علي، د.رشام كهينة" **الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية "** دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، المجلد6 العدد2 2021

18 نوي الحاج" **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري "** مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية العدد 9- 2013

19 قمان عمر، أ. باكرية علي" **أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و المالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية و الخارجية للمؤسسة الاقتصادية– دراسة تحليلية–** " مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 04/ العدد 01(2019)،

20 وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبوجامع" **توافق معاير بازل2 و إدارة مخاطر السيولة المصرفية" تنمية الرافدين"** العدد105 مجلد33 كلية الاقتصاد و العلوم الادارية جامعة الأزهر غزة– فلسطين 2011

21 عمار عريس ، مجدوب بحوص" **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي"** مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثالث العدد 1 جامعة بشار الجزائر مارس 2017

22 منال هاني **"اتفاقية بازل 3 ودورها في في إدارة المخاطر المصرفية"**، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 1 العدد 16 جامعة العفرون الجزائر 2017

23 زبير عياش، سناء العايب، **"تطبيق إصلاحات بازل 3 في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية (السعودية ، الامارات ، البحرين)"** مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 14 العدد 18 ام البواقي الجزائر 2018.

24 صلاح النوري خلف نافع حسين علي" **دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية إطار مقترح النموذجي اختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفية**" مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد الثالث عشر العدد43 الفصل الثاني 2018

25 حسين هادي عنيزة مرتضي عبد الزهرة **خنجر** " **تأثير مكونات هيكل الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية دراسة استطلاعية لعدد من الوحدات الحكومية العراقية**" كلية الإدارة والاقتصاد العدد 60 اذار 2021.

مواقع إلكترونية

1. بوابة اقتصادية ، ويكيبيديا ، آخر تعديل لهذه الصفحة كان يوم 25 نوفمبر 2021، الساعة 05.17
2. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D9%84
3. seychellesartaprojects.orghttps://ar.seychellesartprojects.org/1168- external-audit
4. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائريhttps://www.bna.dz/ar

مذكرات

1. شعباني لطفي" **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين التسيير**"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
2. أسعد جاسم خضير الكروي" **دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي (واقع و معوقات) دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة**

عمان" رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة و التمويل جامعة الشرق الأوسط ، نوفمبر2015.

3. عثماني فؤاد **"نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة الخدمة العمومية – دراسة عينة من مصالح الاستعجالان بالقطاع العمومي الاستشفائي في ولاية الجزائر"** مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ،كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس ،2016/2015.
4. خالد بن علية **"الرقابة الداخلية كأداة لدعم استقرار النظام المصرفي –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجموعة الجهوية للاستغلال بالأغواط "** رسالة ماجستير تخصص مالية و محاسبة ، قسم علوم تسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الأغواط، 2006/2005،.
5. محمد حيدر موسى شعت" **أثر نظام الرقابة الداخلية علي جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)**"رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل بكلية التجارة ، جامعة الإسلامية بغزة، أكتوبر 2017
6. عامر الحاج دحو " **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر، الجزائر، 2018
7. برابح بلال " **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية – دراسة عينة من المراجعين الداخليين"** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 26.
8. جمال الدين بو سعيود " **محاولة دراسة واقع تقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية (دراسة تحليلية لعينة من المراجعين الخارجيين)"** رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص دراسات محاسبية ، جباية و تدقيق، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

9. هيبة قواسمية "**دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك دراسة حالة بنوك الجزائر**" أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم محاسبة وتدقيق جامعة باجي مختار عنابة الجزائر 2017/2016.

10. مناع ريمة "**دور مصادر المعلومات المالية والاقتصادية في استقرار النظام المالي– دراسة حالة**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة2- الجزائر 2016/2015

11. حامدي علي "**اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية –اريس**" مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة 2011/2010.

12. محمد موسى فرج الله "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية في ظل ظروف عدم التأكد "دراسة تطبيقية على البنوك العامة بقطاع غزة**" رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة فلسطين 2011.

13. عصام محمد البحيصي "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد " دراسة تطبيقية على البنوك العامة بقطاع غزة** " الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة فلسطين 2011.

14. مصطفى يوسف السبسي "**دور المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات " دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص** " رسالة مقدمة لنيل مذكرة ماجيستير في المحاسبة جامعة حلب كلية الاقتصاد قسم المحاسبة 2011.

15. احمد عبد الهادي شبير "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين** " رسالة مقدمة استكمالا

لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل جامعة الإسلامية غزة –فلسطين 2006.

16. أولاد قادة امال "**جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية "دراسة حالة عينة من مؤسسات الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في محاسبة المالية والبنوك جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر 2017.

17. منذر صبحي عبد الله السقا "**تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة واثرها في تحسين أداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية "دراسة تطبيقية**" بحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة و التمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين 2016.

18. ايمان حسن مدلل "**اثر جودة المعلومات المحاسبية والافصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية "دراسة تطبيقية**" بحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل جامعة الإسلامية عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم محاسبة وتمويل غزة فلسطين 2010.

19. محمد لمين ميرة" **لجان المراجعة كألية لإرساء مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المالية**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر 2019/2018.

20. ناصر محمد علي مجهلي" **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات "دراسة حالة مؤسسة اقتصادية**" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم تسيير تخصص محاسبة جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر 2009/2008.

21. بن فرج زوينة "**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2014/2013.

22. علون محمد لمين "**دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة**" رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2016/2015.

23. ماجد إسماعيل أبو حمام" **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية–**"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية – غزة،1430هـ -2009.

24. ياسر صاحب مالك الزبيدي " **تأثير تبني (IFRS17) في جودة المعلومات المحاسبية لوحدات الأعمال العراقية– نموذج مقترح**" رسالة دكتوراه فلسفة في علوم المحاسبية كلية الإدارة و الاقتصاد قسم المحاسبة الدراسة العليا جامعة بغداد ، العراق، 2020.

25. بلمداني محمد " **مشاكل القياس المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية و أثرها على جودة المعلومات المالية – دراسة حالة المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية (الأطلس) و مؤسسة مطاحن الجلفة**" رسالة دكتورة في العلوم المالية و المحاسبة، العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 02 ،2021/2020.

26. ناصر محمد علي المجهلي" **خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)**" مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009/2008.

27. رزيقات بوبكر" **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية**" رسالة ماجستير شعبة علوم تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية تجارية وعلوم التسيير بومرداس 2015/2014.

28. أحمد ياسر وسوف" **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الإدارية – دراسة عملية للمجمع الإنتاجي الوطني –**" مذكرة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي (MBA)، الجامعة الافتراضية السوري، 2020.

29. أوصغير لويزة" **دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل و آثارها على البنوك التجارية** " دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر"، رسالة دكتورة علوم في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018/2017.

30. كريمة حبيب" **تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2008–2015)**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، 2017.

31. سهام بن **الشيخ "التحديات العملية لتطبيق معايير بازل 3 واليات التطوير"** (**دراسة تطبيقية على عينة من بنوك جزائرية)**" رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص دراسة مالية و اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 201/2015.

32. صابور سعاد "**محاولة تقييم مدى تطبيق معايير لجنة بازل في البنوك الجزائرية** "أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية جامعة الجزائر 3 الجزائر 2021/2020.

33. جدي سمراء "**دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة عينة من مؤسسات الجزائر** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص بنوك مالية ومحاسبة جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر 2017/2016.

34. سردوك فاتح "**دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية "دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم بالمسيلة** " مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر 2004.

35. حمادي نبيل "**التدقيق الخارجي كألية لتطبيق حوكمة الشركات دراسة حالة مجمع "صيدال" وحدة الدار لبيضاء بالجزائر العاصمة** "مذكرة مقدمة من ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر 2008/2007.

36. وليد خالد حميد العازمي "**اثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي**" رسالة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة جامعة الشرق الأوسط كلية الاعمال نيسان الفصل الثاني 2012.

37. عباييبة أسماء "**اعتماد المدقق الخارجي على اعمال التدقيق الداخلي كألية لتفعيل الحوكمة " حالة محافظي الحسابات في الجزائر** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المالية والمحاسبة جامعة عبد الحميد بن بديس مستغانم الجزائر 2020/2019.

38. لقويرة سمير" **مساهمة معايير ادلة الاثبات في تحسين جودة التدقيق الخارجي "دراسة ميدانية لآراء عينة من المدققين الخارجيين في الشرق الجزائري** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في علوم التسيير جامعة باتنة 1 الجزائر 2019/2018.

39. بن يحي علي" **دور المدقق الخارجي في مراجعة المعلومات المالية وفقا للمعايير المطبقة في الجزائر**" أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية الجزائر 11 أكتوبر 2020.

40. انس صلاح الدين "**دور المدقق الخارجي في مراجعة المعلومات المالية المرحلية وفقا للمعايير الدولية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية**" أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة الجزائر 2021/2020.

41. عبد السلام خميس بدوي "**أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لاطارCOSO على تحقيق أهداف الرقابة الداخلية دراسة حالة منظمات الاهلية في قطاع غزة**" رسالة

ماجستير في المحاسبة والتمويل جامعة الإسلامية غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة غزة فلسطين 2011 .

42. محمد حامد مجيد السامرائي **"أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان"** رسالة ماجستير في المحاسبة كلية الاعمال جامعة الشرق الأوسط الأردن 2016.

43. رانيا محمد عامر الشوا **"دور الرقابة الداخلية في زيادة فعالية الحوكمة في منضمات المجتمع المدني في قطاع غزة"** رسالة ماجستير في إدارة الاعمال كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الازهر غزة فلسطين 2016.

مصادر أجنبية

1. COSO. internal control- integrated framework. executive summary .may 2013 .
2. DR. Fatimh fezea hadab , laylaa abd jassim "THE ROLE OF INERNAL CONTROL IN ACCORDANCE WITH (COSO) DECISIONS IN REDUCING BANK CREDIT RISK IN COMMZRCIAL BANKS" Route Educational & Social Science Journal, Volume 6(10), November 201
3. jseph M.juran, A .blanton godfrey, jurans quality handbook 2.1
4. Ahmad M S M SH Almutairii1 RESPONSIBILITIES AND DUTIES OF THE EXTERNAL AUDITOR ON

FINANCIAL PERFORMANCE: KUWAIT TELECOM COMPANY AS A MODEL Al-Qanatir: International Journal of Islamic Studies. Vol. 25. No. 1. January Issue (2022)

5. dictionary merraim webster

قائمة الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

اعداد: الطالبتين

تخصص: مالية وبنوك

استبيان

في إطار تحضير مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي التي تحمل عنوان **"دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية في ظل معايير بازل"** والتي نسعى من خلالها الى التحقق من دور الذي ياديه نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية. تم اختياركم سادتي من بين البنوك في الجزائر كعينة للدراسة في سبيل اثراء موضوعنا هذا، ولنا القناعة التامة في اهتمامكم بالإجابة على ما جاء في هذا الاستبيان من أسئلة.

مع الشكر المسبق، نحيطكم علما سادتي بان هذه المعلومات لا تستخدم الا لأغراض البحث العلمي.

يرجى وضع العلامة **(X)** في الخيار المناسب

القسم الأول: المعلومات الشخصية

1 المؤهل العلمي

بكالوريا ( ) ليسانس ( ) ماستر( ) ماجستير( )
دكتوراه( )

2 التخصص العلمي

محاسبة ( ) علوم مالية ( ) إدارة اعمال ( ) أخرى حددها ( )

3 الوظيفة

مراجع داخلي ( ) مدير إدارة ( ) مدير مالي ( ) مدير حسابات ( )
رئيس قسم المراجعة الداخلية ( ) أخرى حددها ( )

4 الخبرة المهنية

اقل من 5 سنوات ( ) من 5 الى 10 سنوات ( ) اكثر من 10 سنوات

5 شهادة مهنية

ماستر مهنية ( ) DPAI ( ) أخرى ( ) لا يوجد( )

6 العمر

اقل من 25 سنة ( ) من 25 الى 40 سنة ( ) اكثر من 40 سنة ()

القسم الثاني: تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تفعيل دور المدقق الخارجي.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	هل ترى استقلالية وحيادية المدقق الخارجي تعزز الثقة في الراي الذي يبديه					
2	يقوم المدقق الخارجي بتوضيح سوء تطبيق الإجراءات التنظيمية في نظام الرقابة الداخلية					
3	يتم تطوير نظام الرقابة الداخلية باستمرار داخل المؤسسة					
4	يوجد صعوبة في تطبيق إجراءات نظام الرقابة الداخلية					
5	تتصف معلومات المالية في المؤسسة ببساطة وسهولة الفهم من طرف جميع المستخدمين					
6	توجد إجراءات تهدف الى تحسين جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية					
7	احتياجاتكم للمعلومات المالية تصلكم في الوقت المناسب وبشكل موثوق					
8	تغطي المعلومات المالية المقدمة كل أوجه نشاط المتعلقة بالعمل بالمؤسسة					
9	هل يعتمد المدقق الخارجي في تقريره على راي المدقق الداخلي					
10	هل يخضع تقرير المدقق الخارجي للجنة التدقيق الخارجي					

قائمة الملاحق

القسم الثالث: تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تقييم المخاطر.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يساعد نظام الرقابة الداخلية الادارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل الادارة العليا					
2	يقوم نظام الرقابة الداخلية بتحديد المخاطر الرئيسية على مستوى مراكز العمل					
3	يقوم نظام الرقابة الداخلية بتحديد آليات لتقييم كافة المخاطر					
4	يتم تحليل المخاطر من خلال تحديد احتمالية حدوثها و درجة تأثيرها على تحقيق الأهداف					
5	يتم تبليغ أهداف البنك إلى الموظفين و مجلس الادارة					
6	التحقق المستمر من الأسباب التي ساهمت في نشؤ المخاطر و اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها و منع تكرارها					
7	وجود ادارة كفؤ تمتلك المهارة في اتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة المخاطر الداخلية و الخارجية					
8	تقدم المراجعة الداخلية تقارير عن النتائج تقييم المخاطر و تقييم كفاءة و فعالية الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر إلى لجنة المراقبة					
9	توجد اجراءات رقابية وقائية بحيث تمنع وقوع الحدث غير الملائم					
10	يتم مراعات التكاليف المصاحبة لعملية إقامة نظام رقابة داخلية					

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية في البنك الوطني الجزائري BNA من خلال التطرق الى مفهوم البيئة الرقابية و مكوناتها و الأنشطة الرقابية وتقييم المخاطر على خصائص المعلومات المالية (ملاءمة المعلومات، و القابلية للفهم و القابلية للمقارنة) .فقصد تدعيم الجانب النظري و للإلمام بالموضوع قمنا بإبراز المفاهيم الأساسية لكل من الرقابة الداخلية و الجودة المعلومات المالية ، ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة تم اجراء دراسة ميدانية على البنك الوطني الجزائري BNA من خلال توزيع استبانة على عينة تتكون من 30 مفردة من موظفي البنك الوطني الجزائري BNA.

وتوصلت هذه الدراسة الى العديد من النتائج منها: وجود علاقة بين مكونات الرقابة الداخلية (تقييم المخاطر) وجودة المعلومات المالية بأبعادها (ملاءمة المعلومات، التمثيل الصادق للمعلومات، قابلية للفهم والمقارنة) في البنك الوطني الجزائري، حيث اتضح ان النظام الرقابي المستخدم في البنك فعال، وأوصت الدراسة ب الاهتمام بالنظام الرقابي ووضع خطط لمواجهة المخاطر، تفعيل دور المدقق الخارجي في البنك الوطني الجزائري BNA ، تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية في البنك يحسن جودة المعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية : الرقابة الداخلية – معلومات المالية – جودة المعلومات المالية

Abstract

This study aimed to identify the role of internal control in improving the quality of financial information in the national bank of Algeria BNA , by addressing the concept of the control environment and its component and control activities and assessing risks on the characteristics of financial information (appropriate information , and the ability to understand and to compare)

In order to enhance the theoretical side, We have highlighted the basic concepts of both internal control and the quality of financial information and in order to achieve the objectives of the study , a field Study was done in the Algerian national bank BNA , by distributing a questionnaire to a sample consisting of thirty employees of the national bank of Algeria BNA.

This study reached many results including:

There is a relationship between the components of internal control (assessing risks) and the quality of financial informations in its dimensions (appropriate informations, the ability to understand In the BNA As it became clear that the control system used in the National Bank of Algeria and the application of internal control procedures in the bank improve the quality of information) .

Keywords: internal control - financial information - quality of financial information